



جامعة قاصدي مرياح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة و تدقيق
بعنوان:

تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة خلال شهر أبريل 2022

تحت إشراف: د. صديقي فؤاد

من إعداد: حجيري يعقوب

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/21

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذة محاضرة	د. قمو آسيا
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	د. صديقي فؤاد
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	د. عوينات فريد

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة قاصدي مرياح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وتدقيق
بعنوان:

تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية
دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة خلال شهر أبريل 2022

تحت إشراف: د. صديقي فؤاد

من إعداد: حجيري يعقوب

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذة محاضرة	د. قمو آسيا
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	د. صديقي فؤاد
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	د. عوينات فريد

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية
أهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معالم طريقي إلى الخلق و العلم والفضيلة
إلى والداي العزيزان: أمي وأبي أطال الله في عمرهما
إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء وأرجوا التوفيق لهم من العالي
إلى كل من مد يد المساعدة لي وساهم معي
في تذليل ما واجهته من صعوبات
إليهم جميعا أقدم هذا الجهد العملي

الشكر و التقدير

أتقدم بالشكر لكافة من كانت له يد في مساهمة إنجاز هذا العمل العلمي و بصفة خاصة للأستاذ صديقي
فؤاد و الأستاذ بوزيد عصام و السيد عبد الباقي بوضياف و جميع أساتذة قسم المالية و المحاسبة
نسأل الله أن يجازي الجميع عنا كل خير.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية ولكي تكون نتائج دراستنا أقرب إلى الواقع اخترنا استجواب عدة مؤسسات اقتصادية من ولاية ورقلة، حيث اخترنا مؤسسات مختلفة الحجم والقطاع والنشاط وقد اعتمدنا على اسلوب الاستبيان وهو أحسن اختيار نظرا لعدم تمكننا من اجراء والاعتماد على تقنية المقابلة، حيث توصلنا الى جملة من النتائج أهمها أن المؤسسة تتأثر بالسياسة الجبائية المنتهجة من طرف الدولة، حيث كلما توفرت التخفيضات الجبائية قل العبء الجبائي وكلما ارتفعت ازداد العبء الجبائي.

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية، ضرائب، عبء جبائي، ضغط جبائي، تخفيضات جبائية.

Abstract:

This study aimed to know how the tax policy affects the activity of the economic institution from the wilaya of ouargla where we chose institutions of different size, sector and activity, and we have relied on the questionnaire method, which is the best choice due to our inability to conduct and rely on the interview technique due , where we reached a number of results, the most important of which is that the institution is affected by politics The taxation applied by the state, whereby the more tax reductions are available, the less the fiscal burden is, and the higher the fiscal burden is.

Keywords: Fiscal policy, Taxes, Fiscal burden, Fiscal pressure, Fiscal reductions

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	III
الشكر و تقدير	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية	07
المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية و مقوماتها	07
الفرع الأول : تعريف السياسة الجبائية وتطورها	07
الفرع الثاني : ملامح وأدوات السياسة الجبائية	10
الفرع الثالث : أسس ومبادئ السياسة الجبائية	12
المطلب الثاني : أهداف السياسة الجبائية	14
الفرع الأول : الأهداف المالية الاقتصادية السياسية الجبائية	14
الفرع الثاني : الأهداف الثقافية والاجتماعية للسياسة الجبائية	16
الفرع الثالث: الأهداف البيئية للسياسة الجبائية	17
المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للسياسة الجبائية	17
الفرع الأول: أثر الضريبة على الاستهلاك والإذخار	17
الفرع الثاني : أثر الضرائب على الاستثمار	18
الفرع الثالث: أثر الضريبة على الإنتاج والأسعار	19
الفرع الرابع : أثر الضريبة على التوزيع	19
المبحث الثاني : الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية	20
المطلب الأول : نشأة المؤسسة الاقتصادية	20
الفرع الأول : قبل الثورة الصناعية	20
الفرع الثاني: بعد الحرب العالمية	21
الفرع الثالث: التكتلات والجنسيات المتعمدات الجنسيات	22
المطلب الثاني : مفهوم المؤسسة الاقتصادية	24
المطلب الثالث: نظرية النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي للمؤسسة الاقتصادية	24

24	الفرع الأول : نظرية النظام الاشتراكي
24	الفرع الثاني : نظرية النظام الرأسمالي
26	المطلب الرابع : مميزات وأهداف المؤسسة الاقتصادية
26	الفرع الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية
26	الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية
29	الفرع الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
29	المطلب الأول: عرض لبعض دراسات دكتوراه سابقة
34	المطلب الثاني: دراسات ماستر سابقة حول الموضوع
38	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لتأثير السياسة الجبائية على عينة من المؤسسات الاقتصادية	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: منهج ومجتمع الدراسة
41	المطلب الأول: منهج الدراسة
42	المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث وأدوات القياس
49	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج
49	المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الأول
51	المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الثاني
52	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الرئيسية والفرعية
57	خلاصة
58	الخاتمة
64	قائمة المراجع
66	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسة حسب الحجم	27
02	توزيع المبحوثين على المؤسسات الاقتصادية	43
03	توزيع المبحوثين حسب الجنس	44
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	44
05	توزيع أفراد العينة حسب تصنيف المؤسسة	45
06	توزيع أفراد العينة حسب انتماء المؤسسة	45
07	الضرائب المسددة	46
08	درجة الثبات لمحاور ومجالات الدراسة حسب معامل كرونباخ ألفا	47
09	تحديد مستويات الموافقة حسب سلم ليكارت الثلاثي	49
10	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية	50
11	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية	51
12	يوضح فروق العينة على اجاباتهم حول تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء	52
13	يوضح فروق العينة على اجاباتهم حول تأثير السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء	53
14	يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف	54
15	يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف	54
16	نتائج معامل الانحدار الخطي للسياسة الجبائية	55

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
10	أدوات السياسة الجبائية

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
69	وثيقة الاستبيان

المقدمة

1/ توطئة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية شريان الحياة الاقتصادية، واهم عوامل المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل، كما أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تؤثر بشكل مباشر على هذه المؤسسات وقد تكون ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وبذلك تستعمل السياسة الجبائية أو النقدية والتي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، كما قد تستعمل سياسات هيكلية تهدف إلى مصاحبة تطور الاقتصاد ضمن مدى الطويل كالسياسة الصناعية .

وإن كانت المؤسسات الاقتصادية باختلاف أهدافها من تحقيق الارباح وتحقيق متطلبات المجتمعات وكذلك أنواعها يقي تطورها ونموها مرهون بعدة عوامل سواء عوامل داخلية وخارجية، وبالأحرى المناخ الاقتصادي، بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة أو المتبعة من طرف الدول حيث أن السياسة الاقتصادية تضم عدة عوامل وأهم عامل يكون محفز أو معيق لتنمية هذه المؤسسات الاقتصادية هي السياسة الجبائية.

حيث تسعى جل الدول على تطوير من قدرات وكفاءة مؤسساتها الاقتصادية سواء الخاصة أو العامة بتوفير مناخ ملائم لتلك المؤسسات، وهذا لأهميتها كما ذكرنا سابقا، بل تعدى ذلك حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تمثل مقياس الدول، وفي الكثير من الأوقات فإن تلك المؤسسات يكون لها شأن في تسيير سياسة الدول وبناء علاقات وتكتلات اقتصادية.

كما ذكرنا سابقا إن تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية مرهون بعدة عوامل ومن أهمها السياسة الجبائية، والتي بدورها ترتبط بالاقتصاد وبالتنظيم الاجتماعي وتشكل العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، كما تساهم السياسة الجبائية في تفعيل الأطر والقوانين الضريبية بهدف تحقيق الأهداف، ولقد قدم آدم سميث قاعدة شاملة لليبرالية الاقتصادية، مع التركيز على القوانين بناء السوق، وهو الذي لفت انتباه المجتمع العلمي إلى حقيقة أن الإطار التشريعي الذي يتم صياغته بشكل صحيح يسمح بالتنمية الفعالة للاقتصاد.

يعتبر التحفيز الجبائي من أحد أهم الأساليب السياسية التي تستعملها الدولة لتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مزايا ضريبية والتخفيضات في معدلات الضريبة خاصة للمؤسسات الناشئة غرض تشجيعها على الانطلاق و مواصلة النشاط .

أولا : إشكالية الدراسة

يتم الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا في التساؤل التالي :
ما مدى تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟
من خلال السؤال المحوري والذي تطلب الإجابة عليه بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياسة الجبائية في الجزائر؟ وهل تعتبر فعلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الجزائرية؟
- هل تساهم السياسة الجبائية الجزائرية في دفع نشاط اقتصادي دون آخر؟
- ماهية معوقات التي تحول دون تطبيق السياسة الجبائية في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

- هناك تأثير قوي للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى للمتغيري(الانتماء-التصنيف)
- تساهم السياسة الجبائية في تمويل نشاط المؤسسات الاقتصادية بالجزائر؛

ثالثا : حدود الدراسة

- الحدود الزمانية : من أجل التحصل على نتائج تساعدنا في إيجاد حلول مستقبلية اخترنا أن تكون الفترة هي السنة الجارية و هذا أيضا ما يتحكم به عامل السنة المدروسة حاليا في المستوى العلمي الشخصي.
- الحدود المكانية : لأجل الحصول على نتائج مفيدة و دقيقة لجأت لدراسة بعض المؤسسات في ولاية ورقلة و ذلك لأن طبيعتها تتلاءم مع الموضوع

رابعا : أهمية الدراسة

- ✓ إبراز أهمية ومفهوم السياسة الجبائية وكذلك المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ تحديد مدى توافق السياسة الجبائية و نجاعتها في تطوير الاقتصاد الجزائر عبر تطوير وتنمية المؤسسات الاقتصادية أم العكس.

- ✓ إبراز العلاقة بين السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية.

خامسا : أسباب اختيار الدراسة

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بالذات بحكم التخصص العلمي والاهتمام بالاقتصاد الكلي عموما ؛
- البحث في السياسة الجبائية كونها موضوعا شائكا ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ؛
- محاولة دراسة وتبيان الدور الفعال الذي تلعبه الجبائية في زيادة نشاط المؤسسات الاقتصادية ؛

سادسا : أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- تقييم مساهمة الجبائية في نشاط المؤسسات الاقتصادية ؛
- محاولة إظهار كيفية تأثيرها السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

سابعاً : المنهج المستخدم

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بها بالتطرق للإحصائيات الخاصة بنشاط المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة .

ثامناً : صعوبة الدراسة

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث في صعوبة إيجاد مراجع تناولت متغيري الدراسة معا (السياسة الجبائية المؤسسات الاقتصادية).

تاسعاً : هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة فصلين ؛ حيث خصص الفصل الأول للجزء النظري لموضوع البحث، حيث جاء بعنوان " الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية"، وقد قسم هذا الفصل إلى 3 مباحث، المبحث الأول تناول الإطار النظري للسياسة الجبائية ، أما المبحث الثاني قد تطرق للإطار النظري للمؤسسات الاقتصادية و المبحث الثالث حول الدراسات السابقة في الموضوع.

أما الفصل الثاني فخصصنا لإسقاط الدراسة النظرية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .وقد قسم الى مبحثين ،الأول حول منهج ومجتمع الدراسة و الثاني حول عرض وتحليل النتائج

وفي نهاية هذه الدراسة يوجد خاتمة نُحِب فيها على بعض التساؤلات الواردة في المقدمة ، ونقدم فيها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها مع تقديم بعض الاقتراحات وآفاق الدراسة المستقبلية .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للسياسة الجبائية

والمؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية ، لكونها أداة تمويلية هامة حيوية ومصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة ، حيث انها عبارة عن تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها المجتمع نظرا لوجود ارتباطات عضوية بين الجبائية ، حيث انها تحدد باختيار أهدافها وأدواتها .

تعتبر السياسة الإنفاقية سياسة مهمة جدا في النظام الاقتصادي ، حيث احتلت مكانة بارزة في الدراسات المالية ، كما أنها تعد أداة توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة .

المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة الجبائية

تعد دراسة السياسة الجبائية ذات أهمية بالغة من طرف مسؤولي الدولة وقطاع الأعمال المحلي والأجنبي ومتخصصي الضرائب . إن اختلاف السياسة الجبائية بين الدول ترجع أساسا لاختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول ، حيث تعتبر السياسة الجبائية جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي للمجتمع .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الجبائية ومقوماتها

كان للسياسة الجبائية تطورات تاريخية همة ، حيث وثق ذلك على مجموع من المراحل ، وهذا ما أدى إلى تعدد مفاهيم السياسة الجبائية تبعا لتعدد أهدافها وتأثيراتها المختلفة

الفرع الأول : تعريف السياسة الجبائية وتطورها

تميزت السياسة الجبائية بالعديد من التطورات و الاحداث وهذا ما أدى إلى استنتاج العديد من التعاريف والمقومات وهذا ماسيتم إيضاحه في هذا الفرع .

أولا : تعريف السياسة الجبائية والنظام الجبائي

قدمت العديد من التعاريف للسياسة الجبائية وقبل التطلع لمفهوم السياسة الجبائية لابد من معرفة تعاريف بعض المصطلحات منها الجبائية والنظام الجبائي .

الجبائية : هي عبارة عن مفهوم واسع وهذا لاعتبارها من أهم الميادين التي تركز عليها السياسة المالية والمصدر الرئيسي لميزانية الدولة التي تقوم على تسييرها ولذا يمكن تعريفها على أنها مجموعة من التنظيمات والتقنيات الكمية و القواعد التي تسمح لنا بالاطلاع عليها ومعرفة كل الرسوم والضرائب الموجودة في أي دولة¹ وقبل أن تتم عملية الجبائية ، لابد من فرض ضريبة والتي يتم تعريفها على أنها اقتطاعات نقدية تقوم بها الدولة على الأفراد ، لتغطية نفقات الدولة وتكون على شكل ضريبة أو رسم .

أ_ النظام الجبائي :

يعتبر النظام الجبائي على أنه مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماع والسياسي للمجتمع وتتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا .

يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية² . ثم تعريف النظام الجبائي أيضا على أنه مجموعة الضرائب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص آخرين أو عند تحقيق زيادة في قيمتها بعد تقويمها³ ، وكما يمكن تعريفه على النطاق الضيق على أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي يمكن من الاستقطاع الضريبي في مواصلة المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل من خلال مختلف التعاريف يمكن استنتاج تعريف النظام الجبائي على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تساعد في الاستقطاع الضريبي في مختلف مراحلها .

اعتبر المفكرين الاقتصاديين أن الدور الرئيسي للنظام الجبائي هو محدد في مجموعة من الأركان والتي يمكن ذكرها في نقطتين :

¹ _ الحجازي السيد مرسي ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 07

² _ حجار مبروكة ، محاضرات في القانون الجبائي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص:12

³ _ زريق كمال ، بوعلام رمون ، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر ، مداخلة المقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة ، جامعة سعد نخلب ، البلدة ، 2003 ، ص:1

- 1_ أحكام أو تشريعات ضريبية تعمل داخل هيكل ضريبي تختلف باختلاف الأهداف التي يطمح لها أي مجتمع لتحقيقها وبالتالي فإن تركيبة هذا الهيكل تختلف باختلاف الهدف المطلوب .
- 2_ بناء مكون من مجموع الصور الفنية الضريبية ذات الأوزان النسبية المتقاربة أو المتباعدة وتحدد أهميتها بحصيلتها مقارنة بالحصيلة الضريبية الكلية أو نسبة دورها في تحقيق أهداف المجتمع من خلال رؤية المفكرين وما سبق يتضح أن النظام الجبائي يتكون من ثلاث مكونات رئيسية¹ :
 - 1_ لأهداف محددة مشتقة من الأهداف السياسية الجبائية ؛
 - 2_ مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضريبة ، تمثل في مجموعها وسائل تحقيق الأهداف ؛ مجموعة من التشريعات والقوانين الضريبية بالإضافة إلى اللوائح من المذكرات والتي تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الجبائي .

السياسة الجبائية :

في القسّم كانت السياسة الجبائية عند التقليديين تهتم بإحداث توازن بين النفقات والإيرادات فقط وكانت الدولة حريصة على هذه المعادلة لأن لي خلل قد يصيبها فإن أول مضرر سيكون المكلفين بدفع الضريبة؛ يكون هذا في حالة تجاوز النفقات لإيرادات الدولة² .

ولكن بعد تطور الدولة ، أصبحت تمثل السياسة الجبائية مجموعة من البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة ، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب أي آثار غير مرغوبة فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية³

كما يمكن القول إن السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات والاجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقاً لأهداف السلطات العمومية . وإن أخذنا السياسة الجبائية من مفهومها الضيقة المعتمد على الدور والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة ، فماهي إلا فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة لمبلغ الإيرادات الضريبية المحددة سلفاً⁴

على أنها مجموعة التدابير والاجراءات ذات الطابع الضريبي G.TOURNIER ويعرفها التي تنتهجها الحكومات قصد أحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة ، سعياً لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁵

وبالاعتماد على مختلف التعاريف المذكورة أنفاً يمكن تعريف السياسة الجبائية على أنها مختلف القوانين والبرامج التي تخططها وتنفذها الدولة ، وتعمل على استخدام جميع الوسائل الضريبية وتوجيهها وتنسيق بينها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁶ .

أو يمكن القول أن السياسة الجبائية ماهي إلا حلة من التدابير ، موضوعة لتمويل ميزانية الدولة والتأثير على الاقتصاد العام للدولة.

¹ - قرين رشيد النظام الجبائي الجزائري ودوره في تشجيع الاستثمار ومساهمة وكالة دعم وترقية الاستثمار ومتابعته في ولاية الويرة ، رسالة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وتسيير جامعة الجزائر، 2002، ص 12-13

² - جام محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعو محمود منتوري ، قسنطينة، 2010، ص 69 .

³ - بابا عبد القادر ، آخري خيرة ، الامتيازات الجبائية ودورها في جنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المحلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 02، سبتمبر 2014 ص 13 .

⁴ - فغور عبد السلام ، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ اصلاحها 1992 تقييم وآفاق ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2016-2017 ص 67-68

⁵ - قدي عبد الحميد، دراسات في علم الضرائب ، ط 01، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 109.

⁶ - مقراني إيمان، أثر السياسة الجبائية في جنب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إعداد نموذج قياسي للفترة (1992-2014) مذكرة ماستر، قسم مالية ، بنوك، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص 3.

ثانيا : تطور السياسة الجبائية عبر التاريخ

مرت السياسة الجبائية بالعديد من المراحل عبر التاريخ والتي تطرق اليها العديد من الكتاب ولهذا يمكن وضع هذه المراحل في مجموعتين :

_المجموعة الأولى¹ :

- غياب المرافق المشتركة بين الأفراد التي توجب فرض الضريبة.
- زيادة حجم الأفراد أدى إلى زيادة احتياجاتهم.
- الزامية الأفراد بدفع تكاليف الابقاء باحتياجاتهم كالأمن العام.
- تكون الدولة وتمثيلها دور الحارسة واكتفاءها من فرض الضريبة هو تغطية الانفاق على الدفاع والأمن؛
- انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة؛

_المجموعة الثانية² :

- افراز أنظمة ضريبية جديدة بسبب ما خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية ، توسيع الوعاء الضريبي ؛
- الاهتمام بنظرية الاقتصاد العام كحل ونتيجة لازمة الاقتصادية العامة 1929 ؛
- تأثير الأداء الضريبي على سلوك و قرارات الأفراد الاقتصادية ؛
- تأثير الجباية على المستوى الكلي للدولة ؛
- تحفيز و تشجيع الاستثمار ؛
- السبب الجوهرى لتغيير الهدف المالى التنفيذى للجباية هي قرارات الدولة لتحقيق أهدافها.

ثالثا : مقومات السياسة الجبائية

تتمثل السياسة الجبائية بالعديد من المقومات والتي يتم وضع أهمها في ثلاث نقاط كالتالي³:

أ- قدرة الأداء الجبائي : هي عبارة عن مردودة الضرائب في مجتمع معين ، أي تحصل تكاليف تمويل الخزينة بهذه الموارد للابتعاد عن حدوث عجز فيها ، بالتالي تلبية حاجا المجتمع بإعادة توزيع الموارد بين أفراد المجتمع في شكل خدمات .

ب- المحيط الجبائي: عبارة عن البيئة التي يدرج فيها ، هو يختلف من بلد لآخر ومن دولة لأخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي المطبق داخل الدولة ، وحسب المستوى الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي لكل دولة .

ج- الهياكل الجبائية : تعد الهياكل الجبائية قالبا لتطبيق السياسة الجبائية المدرجة في القوانين الجبائية ، فك من درجة تطور البلد وفعالية النظام الجبائي يعتبران العنصران المحددان هذه الهياكل ، فالهياكل الجبائية الفعالة تعمل على إعداد استراتيجية جبائية للتوفيق بين مختلف الضرائب وضمان الاستمرارية على المدى الطويل .

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرّة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2009-2010 ص5-6

² ففور عبد السلام، مرجع سابق، ص65-66

³ خلاصي رضا النظام الجبائي الجزائري الحديث- جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين ، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص23

الفرع الثاني : ملامح وأدوات السياسة الجبائية

تستأثر الضرائب بالمقترنة مع غيرها من موارد مالية للدولة الحديثة باهتمامات الباحثين في علم المالية العامة ليس فقط ما يمكن أن تغله من وارد مالية ولكن باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل تغيير مفهوم دور الدولة وتدخلها في توجيه النشاط الاقتصادي ومسئوليتها عن اشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية مع العدل الاجتماعي للمواطنين¹.

لكل سياسة لابد من أدوات ، حيث عن طريق هذه الأخيرة نستطيع تنفيذ المطلوب وتحقيق فعاليته.

أولا : ملامح السياسة الجبائية

تبرز ملامح السياسة الجبائية في الجزائر حسب المرسوم التنفيذي 95_54 المحدد للمهام الخاصة بوزير المالية والتي هي² :

أ. اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بوعاء تصفية تحصيل ومنازعات الضرائب ، الرسوم الحقوق ؛

ب. إتخاذ أي تصرف يهدف إلى إدراج تدابير ذات طابع ضريبي تحقق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية لبرنامج الحكومة ؛

ت. إقتراح كيفية توزيع الحصيلة الضريبية بن الحكومة والجماعات الاقليمية ووضعها حيز التطبيق ؛

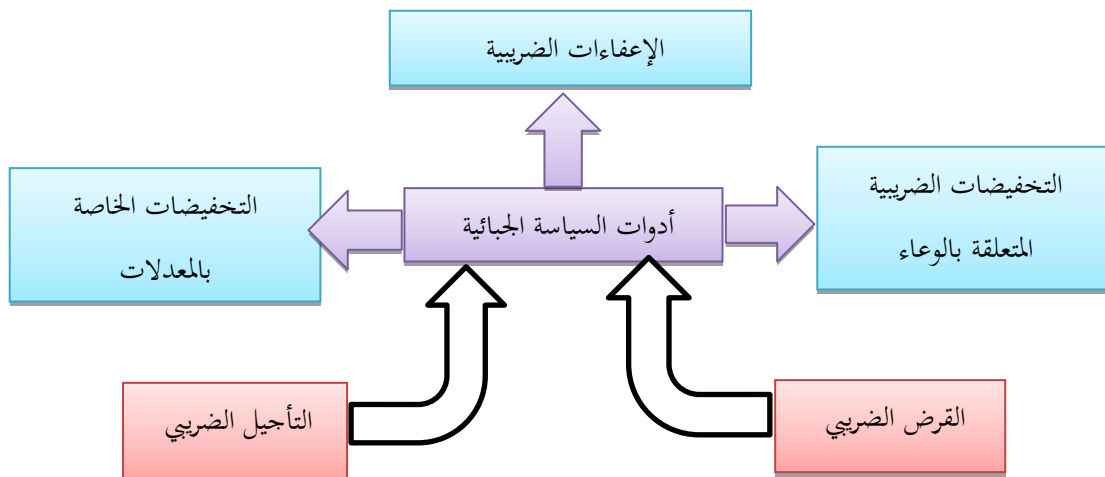
ث. تنظيم تصرفات الإدارة الضريبية بما يضمن حصول الدولة بصفة منظمة و دائمة على موارد مالية ؛

ج. وضع قيد التنفيذ آليات الرقابة الضريبية لمكافحة التهرب والغش الضريبي .

ثانيا : أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الضريبية أو السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات حيث يعتبر الهدف الرئيسي منها إما التأثير على سلوك ما أو نشاط أو تقديم إعانة هذا ما يكن ذكره في الخمس النقاط التالية :

الشكل رقم(1_1) : أدوات السياسة الجبائية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع "كروش حفيزة" ، السياسة الجبائية ومدى فعاليتها في تنمية وترقية الاستثمارات، مذكرة ماستر، قسم مالية ، جامعة أم البواقي ، 2011_2012 ، ص 77 .

¹ عبد الفتاح ابراهيم سمير ، المالية العامة والسياسة المالية في الكويت (دراسة تحليلية للإيرادات العامة). تقرير مقدم من وزارة المالية الكويتية ، الكويت 2009، ص 20

² قدي عبد المجيد ، السياسة الضريبية في الجزائر ، محاولة تقييم ، 13 ماي ، جامعة الجزائر ص128.

1_ الإعفاءات الضريبية : هي إسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب تسديده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة ، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة ، ويمكن أن يكون الاعفاء جزئي أو كلي ، دائم أو مؤقت .

حيث تعتبر الاعفاءات من أكثر النفقات الضريبية التي تمارسها الدول المتخلفة لكونها بسيطة الإدارة¹.

رغم هذا إلا أنه للجميع حدين كالسكين امتيازات وعيوب ، من بين هذه العيوب ما يلي :

_ تولد الاعفاءات المؤقتة حافزا قويا للتهرب من الضريبة ، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضريبة الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من الضرائب من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة ؛

_ اعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها ، يجعل المستثمرين الذين يتوقعون أرباح كبرى هم المستفيدون من ذلك ؛

_ هناك فرصة للتحويل على المستثمرين بالانفاق على فترة الاعفاء الضريبي المؤقت وتمديدتها ، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله باسم مختلف لنفس المالكين ؛

_ من الصعوبة ضمان شفافية الإعفاءات المؤقتة ، وتحديد تكلفتها على إيرادات ميزانية خاصة إذا لم تكن المشروعات المطالبة بتقديم تصريحات ضريبية ؛

_ يغلب على الاعفاء المؤقت ، استقطاب المشروعات قصيرة الأجل ، التي هي في العادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقترنة بالمشروعات طويلة الأجل .

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الاعفاء الضريبي هي :²

_ الاعفاءات بسبب طبعه النشاط الاقتصادي ، وهذا موجه للمؤسسات التي لا تهدف لتحقيق ربح ؛

_ الاعفاءات لأسباب اقتصادية ، هي الاعفاءات الموجهة لتشجيع القطاع الاقتصادي معين على سبيل المثال : القطاع الصناعي

_ الاعفاءات الأسباب الاجتماعية ، هذا النوع الموجه لأصحاب المداخل المنخفضة .

2_ التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء :

هي عبارة عن إجراءات تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة ، يمكن أن تمتد هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع . وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفورات ضريبية ناجمة عن تغيير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة و تقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا ؛

3_ التخفيضات الخاصة بالمعدل :

ويعني الإخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبة أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي للمعدل الفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات ؛

4_ الفرض الضريبي :

هو حق ضريبي قابل لتحميل على ضريبة اخرى ، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفترة

¹ _ كروش حفيزة، مرجع سابق ص 77

² _ بيشي عبد الكريم ، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2014، ص 121.

الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة ، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع احدا بقواعد الضريبة سارية المفعول ، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة و هو لا يسمح قيمة الخاضعة لضريبة ، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية ، ولا تتغير هذه الوفورات الضريبية تبعا لسلم الاقتطاعات التصاعدي . إذا كان القرض الضريبي أقل من العنصرية المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة ، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة فرض قابل لاسترجاع ، و الجزء الذي لا يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالاً لدفعه لصالح الممول ؛

5_ **تأجيل الضريبة** : هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب الوعاء الضريبي لفترة زمنية معينة ، وإنما تدخل في المادة الخاضعة لضريبة في الفترات اللاحقة .

ترك هذه الأدوات الأكثر بروزاً والأكثر استعمالاً في السياسة الجبائية¹.

ثالثاً : مرتكزات السياسة الجبائية

ليتم وضع السياسة الجبائية في أي دولة يجب أن تعتمد على مجموعة من القواعد يمكن إنجازها فيما يلي² :

أ. دراسة البيئة بمختلف أبعادها وجوانبها ؛

ب. تحديد الأهداف الرئيسية ذات الأولوية للنظام الجبائي للدولة خلال فترة زمنية معينة محددة و دون تجاهل الواقع السياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي داخلها وخارجها ،

ت. التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الجبائية عند تحديد الهيكل الضريبي ؛

ث. التنسيق والتوليف بين السياسة الجبائية والسياسات الأخرى ؛

ج. التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الجبائية في سعيها تحقيق أهدافها ، من ذلك أن التوسع في منح الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المال للضريبة ، وبالتالي التأثير على إيرادات الميزانية العامة للدولة .

الفرع الثالث : أسس ومبادئ السياسة الجبائية

لنجاح سياسة ما يجب أن تواكب وتتعايش تلك السياسة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا سيتم التطرق لبعض جوانب هذه الأسس التي لمستها السياسة الجبائية .

أولاً : الأسس الاقتصادية للسياسة الجبائية

تختصر الأسس الاقتصادية على شقين المردودية الجبائية والهيكل الاقتصادية ، تظهر المردودية الجبائية من خلال زيادة القدرة الانتاجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة في التحصيل الجبائي كما ذكره موريس لوري أن " قدرة المساهمة الجبائية لأمة تعبر بشكل مباشر عن انتاجيتها الاقتصادي ويمكن أن تثبت ذلك دون صعوبة".

¹ _ بريشي عبد الكريم , مرجع سابق ص 122.

² _ بناس العباس , فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر , رسالة ماجستير , قسم العلوم الاقتصادية , جامعة سعد دحلب بالبلدية , 2005 , ص : 72.

أ_ المردودية الاقتصادية :

يتم قياس المردودية الجبائية (الضغط الجبائي) من خلال نسبة الاقتطاعات الاجبارية إلى الناتج الداخلي الخام ويطلق عليها نسبة المعامل الجبائي ، يتم الاعتماد على مصداقية التقييم الاحصائي سواء كان الأمر متعلق بالاقتطاعات أو الناتج الداخلي الخام ، إلا انه لا يعطي صورة واضحة عن حالة ذلك البلد¹ .

ب_ الهياكل الاقتصادي :

ترتبط الهياكل الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالاقتطاعات الجبائية ، فنجد في الدول النامية والسائرة في طور التطور أنها تواجه تحديات كبرى لإقامة نظم ضريبة ذات درجة عالية من الكفاءة ، وذلك لما تتصف به إقتصادياتها من الطابع الغير الرسمي والنقص في الموارد ، فنرى أن معظم العمالة تتركز في المجال الفلاحي والمشاريع الغير رسمية ، وهذا ما يجعل دخول هذه الفئة تتميز بعدم الاستقرار دون نسيان أن تقريبا معظمهم يتقاضون الأجل نقدا ، وهذا ما يقف حاجزا أمام الإدارة الجبائية في إنتاج إحصائيات يعتمد عليها²

ثانيا : الأسس الاجتماعية

تتمحور الأسس الاجتماعية حول نقطتين اساسيتين هما القبول الجبائي و المذاهب الجبائية حيث من خلالهما يمكننا أن نشكل نظام جبائي مقبول سياسا و ايتولوجيا³

أ_ القبول الجبائي :

إن نجاح أي مشروع يتوقف على مدى تقبل الناس لتلك الفكرة ، احاطة السياسة الجبائية بالمعطيات السيكولوجية يجعلها أكثر كفاءة ، التعرف على شدة قبول العناصر الجبائية للضريبة يجعل أكثر كفاءة ، التعرف على شدة قبول العناصر الجبائية للضريبة ويجعل منها أكثر فعالية ، والعكس ففي حالة رفض المجتمع لضريبة فهذا يزيد من التهرب والغش الضريبي اللذان يعدان رد فعل ذو طبيعة سيكولوجية .

ب_ المذاهب الجبائية :

ترتبط المذاهب الجبائية ارتباطا وثيقا بالمذاهب الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمعبرة عن الايديولوجيات لمختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية القابلة أو الراضية للاقتطاعات الجبائية الإجبارية

ثالثا : مبادئ السياسة الجبائية

عند وضع النظام الجبائي الجديد فإنه يتم الاعتماد على قسمين مهمين هما الكفاءة والعدالة . ولهذا سنفصل في كل منهما كما يلي⁴ :

¹ _ شريف محمد، مرجع سابق، ص 24-25

² _ شريف محمد، مرجع سابق، ص 26-27

³ _ شريف محمد، مرجع سابق، ص 28-29

⁴ _ بن ساسي شهرزاد، السياسة الجبائية ودورها في دعم الاستثمار، مذكرة ماستر، جامعة قصدي مراح، ورقة، 2012-2013، ص 7-9

أ_ مبادئ العدالة :

يعد الأعباء أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدول دون أي اعتبار آخر هو عبارة عن عدالة ضريبية ، لكن من وجهة نظر ذوي الدخل المحدود والضعف ، إذ يعتقدون أنه ن باب التضامن الاجتماعي بين فئات المجتمع تحصيل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب وضعهم ومقدرتهم التكلفة ، ويكون ذلك على أساس ميدان الانتفاع والقدرة على الدفع .

1_ مبدأ الانتفاع :

يتمثل هذا المبدأ في أنه على الأفراد المنتفعين من الانفاق العام بمختلف أشكاله انه مسؤولون عن دفع تكاليف الانفاق ، وذلك من خلال تحملهم لضرائب مباشرة ، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل نفقات التي لا يستفدون منها مباشرة ، ولهذا فإن العدالة في هذه الوجهة هي ما يتلقاه الشخص من منفعة شخصية؛

2_ مبدأ القدرة على الدفع:

يتمثل هذا المبدأ في قدرة تحمل الأفراد لضرائب مفروضة عليهم ، وأيضا المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية ، ومنه نقول أن النظام يهدف إلى عدم تعدد الضرائب او معدلاته ولهذا يراعي المقدرة المالية للممولين وحالاتهم الاقتصادية في تحمل العبء الجبائي .

ب_ مبدأ الكفاءة :

يتمثل هذا المبدأ في التعامل بالحقائق الموضوعية المتعلقة بأثار الضرائب ، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة المالية هي التي تعمل على تقليل وتدنية العبء الإضافي الرائد للضريبة ، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها .

المطلب الثاني : أهداف السياسة الجبائية

الهدف السياسي من الجبائية السياسية هي تحقيق مجموعة من الأهداف حيث يوجد بغض القواعد الجبائية التي تسعها إلى تعظيم الإيرادات الجبائية كما أنها تتدخل في الحيات الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الضرائب تعد أداة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي على خلاف مصادر التمويل الأخرى التي تتمتع بهذه الخاصية في المنظور الاقتصادي .

فهي تعبر عن وسيلة للاقتصاد السياسي والاجتماعي لدولة¹ التي يمكن تقسيمها على الكلل الآتي :

الفرع الأول : الأهداف المالية الاقتصادية السياسية الجبائية

عن طريق استخدام السياسة الجبائية فإن الدولة تتكون من مجموعة من الأهداف من بينها الأهداف المالية والاقتصادية التي سنحاول التفصيل فيها .

¹ _ بوسعين تسعديت, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري, مذكرة ماجستير, المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, 2009-2010 ص 106.

أولا : الأهداف المالية للسياسة الجبائية

تعد الضريبة هي الأداة المحببة والمفضلة للحكومة في تغطية أعبائها العامة وتوفير الموارد العمومية ، حيث أنه يعتبر تمويل نشاط المؤسسات الاقتصادية هدف رئيسي بالنسبة للسياسة الجبائية¹ ، رغم توفر أشكال تمويلية أخرى من بينها الإصدار النقدي ، القروض وما إلى ذلك .

كما يتطلب على الضريبة أن تكون منتجة وذا مردودية أي أن دفع الضريبة يجب أن يكون على أكبر وعاء ضريبي يتم إخضاعه على العناصر الجبائية .

بالإضافة إلى وجوب وجود مرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يتم التعامل مع النسب و المعدلات دون أن تؤثر على المردودية بصيغة أخرى تجنب رفع المعدلات حتى لا يكون هناك تهرب وبالتالي انخفاض مردودية الضرائب² .

ثانيا : الأهداف الاقتصادية لسياسة الجبائية

يمكن اعتبار أهداف الاقتصادية هي لب السياسة الضريبية وهذا للعديد من الاسباب :

- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية : تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة ، وهذا بدوره يعمل على رفع اسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي على خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محليا .³

- تصحيح إخفاقات السوق؛ تعد السوق الحالية عاجزة عن تخصيص الموارد بشكل كفي وهذا راجع للأثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأعوان الاقتصاديون نتيجة عمل معين مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع .

- توجيه قرارات أرباب العمل : يمكن استخدام الضريبة لتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل وعلى حجم المدخرات ، كما يمكن استغلال الضريبة في تغيير الهيكل الاستثماري وذلك للتوجه نحو مناطق جغرافية معينة تزيد الحكومة ترقيتها لغرض استحداث مناصب شغل ، خلق قيمة مضافة وإحلال الواردات وهذا طبعاً يكون من خلال الاغراءات الخاصة بالإعفاءات الضريبية

- زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال ؛ وذلك من خلال إعفاء المنتجات من الضرائب الجمركية ومن الضرائب على القيمة المضافة وبهذا فإن التكاليف ستخفض وهذا ما يؤدي إلى زيادة التنافسية السعوية لمنتجات المؤسسات .

- التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك : يتم ذلك من خلال فرض الضريبة عالية على بعض المنتجات

التي تؤدي إلى التقليل من استهلاكها أو الانتقال على السلع البديلة لها . وبالمقابل فإن الضرائب تعمل على زيادة الطلب على بعض المنتجات وذلك بتخفيضها⁴ . كما أن تغيير نسب الاقتطاع الجبائي له تأثير كبير وسريع على السلوك الاستهلاكي للعائلات وأيضاً على قرارات الاستثمار من خلال مستوى الاستثمار⁵ .

¹ _ بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 129.

² _ فلاح محمد، السياسة الجبائية والأهداف والأدوات، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006 ص 22.

³ _ مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010_2010، ص 95.

⁴ _ كروش حفيزة، مرجع سابق، ص 75

⁵ _ فلاح محمد، مرجع سابق، ص 37

- ترشيد القرارات على مستوى مؤسسات الاعمال : تسعى المؤسسة من تطبيق القواعد الضريبية و التزامها إلى وضع تخضع فيه الضريبة إلى خدمة أهداف خاصة للمؤسسة ، وهذا عن طريق تحويل الضريبة من التزام قانوني إلى نظرة استعمال ضريبية كمتغير من المتغير التسيير والاستراتيجية .
- تحقيق النمو الاقتصادية ؛ وذلك عن طريق إنعاش النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين¹ .

الفرع الثاني : الأهداف الثقافية والاجتماعية للسياسة الجبائية

تميزت السياسة الجبائية أيضا بأهداف ثقافية ، واجتماعية دون غيرها من السياسات ، سنحاول إبراز بعض الضوء على مختلف نقاطها .

أولا: الأهداف الثقافية للسياسة الجبائية

سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية او الخارجية ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية على حساب فئات الشعب أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثال منح الاعفاءات والامتيازات الضريبية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها برفع قيمة الرسوم الجمركية من أجل تحقيق أغراض سياسة² ، كما تتميز الضريبة عن غيرها بأداة المحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات ، وذلك إما بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض أو بتقديم إعفاءات ومزايا ضريبية كما ذكرنا سابقا مثل³ :

- أ_ إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية ، عوائد التأليف والمسرحيات والعروض الفنية من الضرائب على الدخل ؛
- ب_ إعفاء المنجزات والأشغال الفنية والموارد الداخلة في الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة بغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن ؛
- ت_ فرض الضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من موارد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب نحو الخارج.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية للسياسة الجبائية

- تعمل السياسة الضريبية على جلة من الأهداف الاجتماعية التي يمكن حصرها في أربعة أهداف⁴ :
- _ إعادة توزيع الدخل تقوم الحكومة باستعمال الضريبة في اتجاه تصحيح الدخل بمراعاة الموازنة بين كفاءة استخدام الموارد من جهة وتحقيق العدالة من جهة أخرى .
- _ توجيه سياسة السكان في الدول تعمل الدولة على تحفيز زيادة السكان وذلك بتخفيض الضرائب على الدخل كلما زاد عدد الأبناء أو التقليل منهم بفرض ضريبة على كل زيادة أو ضياع اعفاءات للفرد .
- _ معالجة مشكل السكن يتم معالجة هذا الهدف عن طريق تخفيض الضرائب على الاراضي المبنية سكنية بما يدفع المالكين لها إلى بذاتها قصد الاستفادة من هذا التخفيض .

¹ _ ناصر مراد، فعالية النظام بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ص42

² _ ديلخ محمد، تكييف النظام الجبائي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكره ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 ص13

³ _ فضي عبد المجيد، دراسة في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 17

⁴ _ ديلخ محمد، مرجع سابق، ص12

__ التقليل من المظاهر الاجتماعية السيئة ، يتم فرض ضرائب عالية على الفئات الاجتماعية كالتدخين وشرب الكحول من أجل تحقيق فائدة على شكلين ، الشكل الحكومي عن طريق الاستفادة من المعدلات الجبائية المرتفعة ، وعلى شكل اجتماعي بأحد من السلوكيات الاجتماعية غير مرغوب فيها والإسهام في عملية إصلاح برنامج التأمين الصحي .

الفرع الثالث: الأهداف البيئية للسياسة الجبائية

تهدف السياسة الجبائية أيضا على المحافظة على البيئة ، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في إعداد السياسات البيئية حيث من أهدافها : ضمان بيئة صحية ، توجيه الاستهلاك وتغيير سلوك المستهلكين ، إيجاد مصادر تمويلية جديدة لإدارة المصادر التمويلية بشكل كفي تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات ، تحقيق المقاولاتية الخضراء .
كل هذه الأهداف ليتم تحقيقها لابد من سياسة جبائية فعالة حتى يتم التعويض عن الآثار التي تخلفها المصانع مثل : انبعاثات غاز ثنائي الكربون ، الضرائب الغير مباشرة على مدخلات الإنتاج ، ضرائب النفايات ، قواعد وأحكام الإهلاك المعجل على معدلات الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث ، نظام الدفع والرد ، تصاريح التلوث القابلة للتداول¹ .

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للسياسة الجبائية

لا تعد الضريبة وسيلة لتغطية نشاط المؤسسات الاقتصادية فقط بل هي أداة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، يواجه تحديد الآثار الاقتصادية للرائب للعديد من الصعوبات إذ يتميز باختلاف العديد من العوامل المؤثر في النشاط الاقتصادي غير الضريبة كسياسة الأسعار مثلا، وايضا ذكر أن اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة أيضا تؤدي إلى تغيير الآثار ما بين العالم النامي و المتطور .

الفرع الأول: أثر الضريبة على الاستهلاك والإذخار

كما سبق وأسلمنا في الذكر ، أن للضريبة آثار عديدة من بينها أثرها على الاستهلاك والإذخار ، وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا الفرع .

أولا : أثر الضريبة على الاستهلاك

تلعب الضرائب دور المؤثر المباشر على مقدار دخل المكلفين ، وهذا بالاعتماد على الوعاء الضريبي الذي يخضع له المكلف ، يؤثر معدل الضريبة على الأسعار ، فيؤثر هذا الأخير على حجم استهلاك السلع والخدمات وبالتالي يقل الطلب عليها وهذا يكون بالنسبة لأصحاب المدخول المحدودة والمتوسطة فقط ، لأنهم يدفعون الضريبة من دخلهم عكس الطبقة الغنية التي تدفع الضريبة من مدخراتهم ، كما ان السلع الكمالية ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع الضرورية ، يمكن لدولة أن تتحكم

في حجم الاستهلاك من زيادة أو نقصان عن طريق تجديد الحصيلة الضريبة فإن الاستهلاك ستجده نحو الانخفاض ، لكن إن استخدمت الدولة السلع والخدمات فإن الاستهلاك سيزيد وذلك بسبب إنفاق الدولة¹ .

¹ _ حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد دراسة حالة الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد ISSN_2392_5361 04، 14 ديسمبر 2016، ص 40_41

ثانيا : أثر الضريبة على الادخار

يتم وضع الادخار في شكلين أساسيين ، الأول هو الادخار الوطني أما الثاني فهو الادخار الخاص حيث أن الدولة في حالة إنشائها للاستثمارات فإنها تلجأ الوطني أما الثاني فهو الادخار الخاص حيث ان الدولة في حالة إنشائها للاستثمارات فإنها تلجأ إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات وهذا فإن الضريبة سيكون إيجابيا على الدولة على غرار الادخار الخاص ، كما رأينا في الاستهلاك فإن الضريبة تؤثر على دخل الأفراد بالنقصان وبالتالي فإنها تؤثر على مدخراتهم إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة . فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولها المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها². وبمعنى آخر فإن الضرائب المباشرة تؤثر على الفئة الغنية حيث تقتطع نسبة أكبر من مدخولهم مما يؤدي إلى التقليل من حدة التفاوت في الدخل ، أما الفئة المحرومة فإنها على عكس الأولى بحيث يتم الاقتطاع بنسبة أقل منها . أما الضرائب الغير مباشرة فإنها تؤثر بالسلب على ذوي الفئة المحدودة باعتبار أن معظم دخلهم موجه للاستهلاك ، هنا أصحاب الدخل العالية أو الفئة الغنية لا تتأثر كثيرا بالضريبة الغير مباشرة وهذا ما يؤدي إلى توزيع دخولهم بشكل سلمي³.

الفرع الثاني : أثر الضرائب على الاستثمار

تعد الضريبة مؤثر قوي على الاستثمار يمكن تبيان ذلك كما يلي :

_ أساس الاستثمار هو الادخار ، فالضرائب الموجهة للمدخرات تعمل على تقليل تمويل المستثمرين وتعمل أيضا على تقليل عائد الاستثمارات ، السياسية الجبائية تؤثر على الاستثمار عن طريق تأثيرها على رأس المال ثم على معدل العائد⁴ . كما يمكن ذكر أن هذه الضريبة يمكن أن تكون موجهة إلى الاستثمارات التي لا يكون طابع العائد فيها دخلا نقديا مباشرا ، وذلك من أجل تقليل التزاماتهم الجبائية.

حيث إذا أثرت الضرائب في معدلات الربح بالإيجاب فإن ميل الإستثمار سيضعف كلما قلت الضريبة مما يؤدي إلى تحفيز المنتجين إلى مضاعفة إستثماراتهم⁵ . تبنت هذه الفكرة العديد من الدول النامية من أجل التشجيع على الإستثمار ، اعتبرت هذه الإعفاءات في عدم إخضاع المؤسسة للضريبة قصد التشجيع على اتخاذ القرار في الاستثمار كما أن الإعفاء الجبائي قد يكون كلي يخص جمع الضرائب أو جزئي ، وهذا يكلف الدولة في نقص في إيراداتها ومثال ذلك⁶ :

أولا- إعفاء المؤسسات المصغرة ذات الطابع الصناعي ؛

ثانيا - إعفاء دائم للمجموعات والتعاونية والزراعة؛

ثالثا- مراكز البحث العلمي بمختلف تخصصاته ؛

رابعا- إعفاءات مؤقتة لمؤسسات القطاع الخاص.

¹ _علي ناشد سلوسي : أساسيات المالية العامة منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، 2008، ص211_212

² _ نفس المرجع السابق، ص212

³ _ قرين رشيد، مرجع سابق، ص8

⁴ _ زيدان محمد، نوردين بومدين، دور السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر - المعوقات والأفاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -

دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 21\22 نوفمبر 2006، ص 17

⁵ _ قرين رشيد، مرجع سابق، ص 8

⁶ _ قاسمي مريم، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014، ص84_85.

لكن رغم هذا لم تلقى سياسة الإعفاء الضريبي النجاح المؤقت التي كانت تسعى إليه في الدول النامية ، على عكس ما هو محقق في الاقتصاديات العملاقة .

الفرع الثالث: أثر الضريبة على الإنتاج والأسعار

من الآثار التي تمس الضريبة أيضا هو الإنتاج و الإدخار لذا سنحاول بلورة ذلك في هذا الشطر .

أولا: أثر الضريبة على عوامل الإنتاج

يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب على عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية بالسلب أو الإيجاب ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الإدخار ثم الإستثمار وكما تمت الإشارة له سابقا فإن الضرائب تؤدي إلى نقص الإدخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية وبالتالي يتأثر مقدار الربح المحقق إذا كنتيجة لا مفر منها فإن الطلب سينقص والعكس صحيح إذا زاد الربح فإن الطلب سيزيد¹ .

نجد أيضا أن الضرائب يمكن أن تكون حافزا او معرفة لتوسيع العمل ، تكون الضريبة محفزة عندما لا تشكل عبء بل حافزا يشجع العمل وذلك من خلال تحفيز صاحب الإستثمار على زيادة الإنتاج هذا ما يؤدي إلى زيادة توظيف العمال. كما يمكن تشكل الضريبة عائق أمام تشجيع العمل وهذا يكون في حالة عدم توفر مرونة طلب الافراد على الدخل وأيضا على نوع الإستهلاك الذي يكون للحد من نوع إستهلاك سلعة معينة² .

ثانيا: أثر الضريبة على الأسعار

أما بالنسبة للأسعار ، عادة ما يؤدي الإقتطاع المباشر لضرائب الذي يفرض على أصحاب الدخول إلى التقليل من القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي بهم إلى إدخار أموالهم وثرواتهم وأيضا التقليل من الإستهلاك والإنفاق³ في حالة التضخم فإن تيار الإنفاق النقدي يقل ويتبعه بطريقة طردية الطلب وهذا تنخفض الأسعار لا محالة ، ولكن في حالة الانكماش فإن الدولة تسعى إلى تقليل الإقتطاع الضريبي من دخول الافراد رغبة منها في تشجيع الإنفاق العام وهذا ما يؤدي إلى حالة الانتعاش وزيادة الطلب على السلع والخدمات⁴ .

الفرع الرابع : أثر الضريبة على التوزيع

من تقسيمات الضريبة هي المباشرة والغير مباشرة وهذا التقسيم يؤدي إلى إحداث تفاوت وتقسيم غير عادل في توزيع الثروة بمعنى الضريبة المباشرة تؤثر بشكل فعال على أصحاب الدخل والطبقة الغنية أما الغير مباشرة فتؤثر بصفة عميقة على الطبقة الفقيرة . إن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع ، فإن أنفقت الدولة حصيلتها بشكل تحويلي من فئة إلى أخرى دون زيادة في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول للفئة الفقيرة والغنية⁵ .

¹ _ محرز محمد عباس، اقتصاديات الجبائية والضرائب، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع، 2003، ص176

² _ ناصر مراد، مرجع سابق، ص69_70

³ _ قرين رشيد، مرجع سابق ص9

⁴ _ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص176

⁵ _ عدلي ناشد سلوسي، مرجع سابق، ص214

المبحث الثاني : الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : نشأة المؤسسة الاقتصادية

عرفت المؤسسة تطورات وتغيرات مرتبطة بالتطورات التي شذتها الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور ، قد غير الكثير من المفاهيم العلمية والاقتصادية ، وأوقعت كذلك خلطا في بعض المبادئ العامة ، وهذا نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة في القرن العشرين خاصة مما أدى إلى إعادة النظر في طرق وكيفيات التنظيم الاقتصادي ، سواء على المستوى الكلي الوطني أو على المستوى الجزئي المتمثلة في المؤسسة ، والمؤسسة تبعا لذلك اتخذت اشكالا وأنماطا لم يكن يتصورها البعض قبل وثناء قيام الثورة الصناعية في أوروبا .

كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا ، فبالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (المشروعات المتعددة الجنسيات) ، ثم على الناحية العسكرية والعلمية لما توفره من ابحاث علمية متطورة . إن المؤسسات الاقتصادية في وضعها الحالي لم تظهر فجأة وغنما كانت وليدة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها العلم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار وبدأ في تحضير ما يحتاجه باستعمال طاقاته الجسمية والفكرية .

الفرع الأول : قبل الثورة الصناعية

1- مرحلة الإنتاج الاسري البسيط :

سادت الحياة البسيطة منذ وجود الإنسان حتى ظهور الثورة الصناعية من القرن الثامن عشر ، ولقد تميزت هذه الفترة بالركود والاكتفاء بالفلاحة ، حيث اعتبر الإنسان زراعة الأرض وتربية المواشي ، من أهم النشاطات لأنها كانت موردا لحياته ، ولقد استعمل الإنسان البدائي بعض الادوات البسيطة ، التي كانت تمنحها كبار الأسر ، الذين أمهلتهم في ذلك حنكتهم وتجربتهم في الحياة . وعادة ما تتم مبادلة هذه المنتوجات بلقابضة ، لأنه لم تكن تعرف التجارة آنذاك ، حيث كانت المنتوجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينة ومن مميزات المجتمع البدائي سيطرت الإقتطاعية ، واستغلالها للأسر في الفلاحة ، حيث كان كبير الأسرة هو صاحب السلطة ومن أهم الحرف اليدوية السائدة في هذه المرحلة تحدد التجارة ، الحدادة والدباغة ، ومع ازدياد عدد السكان وتجمع مختلف الأسر حول الأراضي الفلاحية تكونت المدن والتجمعات الحضرية . والتي كان لها انعكاسات في تحرير العمال من الحقول ، واستقلالهم في ممارسة بعض الحرف¹ .

2- مرحلة الوحدات الحرفية :

¹ حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة 1980 ، ص 168_169

بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة ، في تكوين التجمعات الحضرية ، وارتفاع الطلب على مختلف المنتجات الحرفية من ملابس وأدوات الإنتاج ، وظهر عمال بدون عمل و بأعمال مستقلة ، أدى كل هذا إلى تكوين ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة م اجل الإنتاج ، تحت إشراف فدمائهم ، وهكذا نشأت عدة ورشات حرفية للتجارة ، والحداثة والنسيج¹ فالآن أصحاب هذه الحرف طوائف دفعها الأول هو المحافظة على المساواة بين معلمي الحرفة ، كما أنها كانت تسعى لتوفير العمل وتخفيض البطالة ، رغم أن هذه الورشات كانت تخضع لنكسة في تحديد الأجور والأسعار ، وذلك من أجل حماية المستهلك إلا أن أهميتها بدأت تتلاشى مع التغيرات التي سبقت الثورة الفكرية و الصناعية مما أدى إلى ظهور اتجاه عام نحو التطور الدينيوي ، ساعد على اضعاف نظام الوحدات الحرفية ، إلا أنه لم يختفي نهائيا إلا بعد الثورة الصناعية ومن أسباب تدهور هذا النظام نجد² :

— وجود حرفين مستقلين كانوا يتنافسون التجمعات الحرفية .

— خروج الصناع من الانضباط الجماعي للمعلمين .

ومع اتساع الاسواق وارتفاع الطلب تحولت بعض التجمعات الحرفية إلى تجمعات تجارية ، مما أدى إلى ظهور طبقة غنية من التجار ، جاءت ممهدة لنظام الرأس المالي .

3- مرحلة النظام المنزلي للحرف :

لقد أدى ظهور طبقة التجار الراس المالي ، كحلقة وسط بين المنتجين والمستهلكين ، إلى تحول هام في كيفية الإنتاج والتمويل ، حيث وفروا للأسر المواد الأولية وأدوات العمل ، ورؤوس الأموال، وبالتالي اصبحت الوحدات الحرفية الصغيرة مرقمة على التعامل مع هؤلاء التجار ، حيث قاموا بجمع الأسر الريفية التي كانت على استعداد لزيادة دخلها ، بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة ، من أجل تغطية حاجاتها المتزايدة مع تطور التجمعات الحضرية ، ولحسن ظروف المعيشة ، ولقد كانت بداية نظام الانتاج الحرفي المنزلي ببريطانيا ، في مجال صناعة الصوف منذ القرن الثالث عشر لينتشر بقوة ويشمل عدة مجالات أخرى بين منتصف القرن 15، ومنتصف القرن 18.³

الفرع الثاني: بعد الحرب العالمية

1_ مرحلة ظهور المانيفاكتورة :

ويعود ظهور المانيفاكتورة إلى تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الانتاج الحرفي المنزلي ، وكذلك الآثار التي كانت للتجارة وارتفاع الطلب من جهة وتطور المستوى الحضاري وارتفاع عدد السكان من جهة أخرى ، إضافة إلى الاكتشافات الجغرافية وآثارها على تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية ، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الانتاج ، وقاموا على جمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد ، حتى يتمكنوا من مراقبتهم ويضمنوا الاستغلال الأمثل لوسائل الانتاج ، وهكذا شعرت المصانع في شكلها الأولي أي "المانيفاكتورة" ، وتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم ، وتخضع إلى تطبيق مختلف على الوحدات الحرفية السابقة حيث أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة فهو الذي يتحكم في عملية الانتاج و التمويل و التوزيع ، وكان للمانيفاكتورة شكلان:⁴

¹ نفس المصدر السابق

² حسن الساعاتي ,مصدر سابق من الصفحات 84_ 89

³ نفس المرجع السابق ,ص 91

⁴ _Karl Marx, le capital livre ,I ,op . cit , p. 247.

الشكل الأول : يضم عددا من العمال لهم نفس الحرفة ، يقومون بتنظيم مرحلة معينة من مراحل الانتاج
الشكل الثاني : يجمع بين عمال لهم حرف مختلفة ، مكملة لبعضهما البعض ، بحيث يتشارك جميعهم في تنفيذ مراحل الانتاج في تخصصه .

ومن بعض الأمثلة عن المانيفاكتورة في أوروبا نجد المانيفاكتورة الملكية لصناعة الزرابي، التي اسسها "Meissen" مع بداية القرن 17 ، ومانيفاكتورة "ميسون HENRI VI فرنسا " هنري الرابع "لصناعة السيراميك بألمانيا ، ويعتبر هذا النوع من المؤسسات منعرجا حاسما في حياة المجتمع الرأسمالي، وتاريخ المؤسسة الاقتصادية .
 ولكن تفاقم الوضع داخل المانيفاكتورة مع نهاية القرن 17 ، لعدم انضباط العمال بسبب الاستغلال الكبير لهم ، وارتفاع الطلب على المنتجات ، بالإضافة إلى الاستكشافات العلمية التي أدت إلى إدخال وسائل إنتاج أكثر تطورا مما أدى إلى زوال المانيفاكتورة وظهور مؤسسات صناعية آلية.

2- مرحلة ظهور المؤسسات الصناعية الآلية (الحديثة):

يعود ظهور المؤسسات الصناعية مع بداية القرن 18 إلى : ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من استكشافات علمية وتطور في وسائل الإنتاج ، واتساع الأسواق ، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي .

وظهرت أول هذه المؤسسات على شكل ورشات ومطاحن مائية ، أما المصانع الأكثر تطورا فقد " Arkwright
 Richard ظهرت في إنجلترا على يد " ريشارد اوركوريغ " في مجال صناعة النسيج.
 وامتاز هذا النوع من المؤسسات باعتماده على وسائل عمل آلية ميكانيكية ، بدلا من وسائل العمل اليدوية التي اعتمدت عليها المانيفاكتورة .

ويرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات إلى: ارتفاع مردوديتها و انخفاض التكاليف ، وبالتالي تطبيقها لأسعار تنافسية .
 ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن إغفال أن ظهور المؤسسات الآلية وتطورها ، كان ضمن الحركة التاريخية للنظام الرأسمالي و انفصال الكنيسة عن الحياة الاقتصادية ، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى وهي :

- ظهور الشركات التجارية الملاحية ابتداء من القرن 16 ، مثل الشركة الإنجليزية للهند الشرقية و الشركة " لصناعة الزجاج.Saint_Gobain الفرنسية سان قوبان"

- نشوء المؤسسات المالية الحديثة، مثل بنك أمستردام سنة 1608 إنجلترا سنة ، وبنك إنجلترا سنة 1694 ، حيث لعبا دورا هاما في تنظيم الحياة الاقتصادية .

- الثورة الفكرية ، وانفصال الكنيسة عن الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

- ظهور الاختراعات التقنية بشكل واسع مع بداية القرن 19 واستعمالها في مجال الصناعة حيث ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادية

- النمو الديمغرافي الذي شهدته أوروبا مع بداية القرن 18.

وكانت للحربين العالميتين الأولى و الثانية ، دورا هاما فيما يتعلق بتطور الصناعات الحربية ، وتنظيم المؤسسات الاقتصادية ، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

الفرع الثالث: التكتلات والجنسيات المتعمدات الجنسيات¹

مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، اتجهت المؤسسات الاقتصادية إلى التركيز و التجمع للتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة ، باستعمال قوة وجودها ، أو بالتحكم في أسعار المنتوجات وأسواقها ، ومن بين هذه التكتلات يمكن ذكر ثلاث حالات وهي :

أ_ الكارتل :

هو تركز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل اتفاق فيما بينها ، على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها ، أو توزيع الأسواق فيما بينها ، أو قد تقيم عمليات نقل و إشهار ، وعرض للمنتوجات بشكل مشترك فيما بينها .ويبقى الاستقلال المالي والقانوني لهذه المؤسسات ، حيث تختفي المنافسة الحقيقية وتحقق هذه المؤسسات أرباح احتكارية .ومن أمثلة هذا التجمع نجد نقابة الفحم 1893، وكارتل الصلب 1904.

ب_ التروست :

هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات ، تفقد فيه المؤسسات الاستقلالية المالية ، وشخصيتها القانونية المعنوية ، وينشأ التروست بعدة طرق ، مثل اندماج أكثر من مؤسسة ، أو شراء مؤسسة أخرى أو أكثر ، ومن أمثلة هذا التجمع نجد شركة جنرال موتورز (و.م.أ)، تجمع نستلي ، والتركز من خلال التروست يسمح للمؤسسة من تحقيق عدد من المزايا ، وتحسن مردوديتها ، وأحيانا انخفاض أسعار منتجاتها .

ج_ شركة التملك أو Le Holding:

مع توسع الأسواق المالية وكبر المؤسسات الاقتصادية ، وظهور ميكانيزمات معقدة للمعاملات بين البنوك والمؤسسات من خلال البورصة ، ظهرت هناك تجمعات ناتجة عن شراء بنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية ، متشابهة أو مختلفة ، صناعية أو تجارية أو مالية ، لتصبح شبكة من المؤسسات تحت استراتيجية وتوجيه المالكين الماليين بواسطة المديرين ، حيث لا تفقد هذه المؤسسات الاستقلال القانوني ويدعى هذا التركيز برأسمال المالبي(الهولدينغ)، كما يمكن أن تكون هناك أنواع من الهولدينغ تابعة للقطاع العام توظف المؤسسات العمومية حسب القطاعات أو الفروع ، مثلما في إيطاليا ، وحالا في الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني

2_ الشركات المتعددة الجنسيات :

بنشوء العديد من المؤسسات الكبيرة أو الاحتكارات ، اتجهت إلى التوسع خارج بلدانها الأصلية ، وانتشرت في العديد من البلدان عبر العالم ، ويعرفها الأستاذ "ناصر دادي عدون" على أنها عبارة عن مجموعة من المؤسسات ذات انتماءات قومية مختلفة، ولكنها موحدة من خلال استراتيجية عامة للإدارة I.B.M. وفق تعريفه هذا يضع "فورد" ، "نستلي" ، "فيليبس" و " يمكن القول أن ظهور وتطور المؤسسات الاقتصادية ، جاء نتيجة لما عرفته البشرية من تطورات وانعكاساتها على الاقتصاد ، حيث أنه مع تزايد الوعي وحاجات الإنسان ، قام هذا الأخير بإنتاج هذه الحاجات ، فظهرت أولا المؤسسات الحرفية الصغيرة لتلبيتها ومع ازدياد الطلب والمبادلات التجارية، ظهرت طبقة رأس مالية ممهدة لظهور الثورة الصناعية ، ومحددة للتطور نحو منهج اقتصادي موجه عن طريق التبادل الحر .

¹ أ.أ. ميروونوف (ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين) ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ، د.م.الجامعة ، الجزائر ، 1986، ص.35_97، وكذلك فتح الله ولعلو ، ذكر سابقا ص 195_197

وأدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحبها إلى تغير جذري في كيفية الإنتاج والتوزيع فنشأت أولا المؤسسات الحديثة على شكل مؤسسات آلية ، لتصبح على الشكل الذي نراها فيه اليوم .

المطلب الثاني : مفهوم المؤسسة الاقتصادية

يمكن إعطاء تعريفات مختلفة للمؤسسة ولكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج والإنسان.

تعريف (1): " المؤسسة عبارة عن تجميع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية ، مادية ومالية لاستخراجه، تحويل ، نقل وتوزيع السلع والخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة " ¹.

تعريف (2): " المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي تختلف نسبيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط التي تقوم به ويتم الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية الحقيقية (سلع وخدمات) وأخرى عينية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد حيث تتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في التسيير والمراقبة " ².

تعريف (3): " المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته " ³.

تعريف (4): " المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين ، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل انتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيرادات الكلية وناجحة عن ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها ، وتكاليف الإنتاج " ⁴.

ويمكن هنا أن نتحفظ بالتعريف التالي للمؤسسة الاقتصادية :

" المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج من أجل انتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه هذا التنظيم وتبعا لحجم ونوع نشاطه " .

المطلب الثالث: نظرية النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي للمؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : نظرية النظام الاشتراكي

باعتبار أن النظام الاشتراكي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي بهدف تحقيق الانتاج والرقابة على المؤسسات فإن المؤسسة الاقتصادية يختلف مفهومها في الفكر الاشتراكي عن GENTTIL وAFFILE مفهومها في الفكر الرأسمالي وفي هذا الإطار احتفظ بنفس عناصر مفهوم المؤسسة في الاقتصاد الرأسمالي ، غير أنهما عوضا مصطلح تحقيق الربح بمصطلح إشباع رغبات وحاجيات الأفراد في المجتمع ؛ ووفقا لهما تعرف المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تجمع بين عوامل

¹ _ درحون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير والمساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ص 13 .

² _ ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، دار الحمديّة العامة، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998 ص10 .

³ _ محمد أكرم العدلوني ، العمل المؤسسي ، دار بن حزم ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ / 2002 م، ص14 .

⁴ _ عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1993 ص 25_26 .

الانتاج لإنتاج السلع وخدمات تفي بحاجيات ورغبات الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين داخل السوق ¹ ، وتختلف المؤسسة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي عن الإيرادات العمومية ، حتى وإن كانت تقدم سلع وخدمات وتسعى إلى تحقيق الإشباع والرضا ، لأن إنتاجها غير مباع ولا ² TRAIAN تتنافس فيما بينها لتحقيق الأفضل للسوق . أما فقد ركز في استدلاله لإبراز الفرق بين المؤسسة في الاقتصاد الرأسمالي والمؤسسة في الاقتصاد الاشتراكي على طبيعة الاستقلالية في اتخاذ القرارات و نجاعتها ، وبين أن المؤسسة في الاقتصاد الاشتراكي غير مستقلة في تسيير مواردها المالية و المادية وحتى النتائج المحققة من طرفها (ظلت السلطات العمومية الجزائية على طيلة فترة الاقتصاد المخطط تمنع المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري من استخدام أرباحها في التمويل الذاتي عن طريق فرض الاكتئاب الاجباري في سندات التجهيز)، ونتج عن تلك الإجراءات عدم الربط بين الانتاجية و الأجر لأن كلا المتغيرين يتم تحديدها مركزيا من طرف الخطة ، وعلى هذا الأساس تظهر المؤسسة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي غير محفزة على تحقيق الربح لأنه يعتبر كهدف ثانوي يأتي بعد أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية . وإذا ما تم التسليم بأن الربح هو أساس وجود أي نشاط اقتصادي (أساس للبقاء)، فإن المؤسسة في HUCHET الاقتصادية الاقتصادية الاشتراكية وفقا لتمييز بعدم القدرة على إتمام مهامها ³ ، فتدخل الدولة بتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج لكي تضمن استمراريتها. مما سبق نستنتج أن تعريف المؤسسة يختلف تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر إلى المؤسسة من خلالها ، كما نلاحظ أنه لا يمكن في أغلب الأحيان الانتقال من تعريف إلى آخر نظرا لاختلاف المداخل المعتمدة في دراسة مفهوم المؤسسة أيضا .

الفرع الثاني : نظرية النظام الرأسمالي

يرتبط مفهوم المؤسسة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي بتحقيق الربح كمبدأ أساسي يسيطر على باقي المبادئ الأخرى ⁴ . كمبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، لأنه مهما كانت درجة التحرير الاقتصادي ، فإننا نجد مؤسسات مملوكة للدولة كالإيرادات العمومية التي تهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية ولا تسعى إلى تحقيق الربح ، ومن هنا يظهر الطابع الايدولوجي في الفكر الرأسمالي . تعتبر المؤسسة عن الوحدة الاقتصادية تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية ، وتتولى الجمع بين عوامل الانتاج لتحقيق سلع وخدمات توجهها للبيع ، بهدف تحقيق الربح ، فالربح هو أساس البقاء للمؤسسة الفردية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أما الدولة وإدارتها العمومية فهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة ، من هنا ميز اقتصاديو النظام الرأسمالي بين المؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر الربح أساس وجودها وبين الإدارات العمومية على الخصوص (لأن الإيرادات الخاصة تسعى الى تحقيق الربح) ، والتي تتولى بدورها الجمع بين عوامل الانتاج لكن انتاجها غير مباع ، ومن هنا أكدت الرأسمالية على أن ملكية الوحدة Bensaid الاقتصادية تكون فردية لكي يتم التمييز بين أهدافها وأهداف الدولة ، ويرى BELBOIS أن المؤسسة الرأسمالية تتميز بسلطة التسيير من طرف رب العمل ⁵ ، وهو نفس ما أكده أين بين أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي نتيجة للرغبة في الانفراد في اتخاذ القرارات، وينتج عنها مجموعة من العقود بين عدة أطراف إلى تحقيق الربح ⁶ .

¹_AFFILE B., GENTIL C., les grandes questions de l'économie contemporaine ,Edition l'Etudiant ,PARIS , 2007, p, 167

²_ TRAIN S . ,identités nationales , identité européenne, visibilité internationale ,HARMATTAN, PARIS , 2004 ,P226

³_HUCHET J .F . ,gouvernance ,coopération et stratégie des firmes chinoises, HARMATTAN, PARIS,2005, p2005

⁴_درهون هلال , مرجع سابق, ص 23

⁵_عمر صحري, مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي ,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر , 1986, ص 18

⁶_ درهون هلال , نفس المرجع

المطلب الرابع: مميزات وأهداف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : خصائص المؤسسة الاقتصادية

- من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة ، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية :
- ✓ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة م حيث امتلاكها الحقوق وصلاحياتها أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها .
 - ✓ القدرة على الانتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها .
 - ✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.
 - ✓ التحديد الواضح للأهداف و السياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين.....
 - ✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض ،أو بعضها حسب الظروف .
 - ✓ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها .
 - ✓ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني ، فهو مصدر رزق الكثير من الأفراد .
 - ✓ يجب أن يشمل اصلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة ، إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاعفت كفاءتها....

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالاً متعددة ونظراً للاميازات دون سواها ، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها :

أولاً : حسب طبيعة الملكية : هناك ثلاثة أنواع من الملكيات

ـ الملكية الخاصة 1 : حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

ـ الملكية العامة (العمومية) 2: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو اغلاقها إلا إذا وقفت الدولة على ذلك . والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه تجاه الدولة وفق قوانين الدولة.

ـ الملكية المختلطة 3 : وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانياً: حسب الحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد من المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كعيارين أساسيين للتصنيف . وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المؤسسات في علاقاتها مع مورديها بدأت تأخذ منحاً آخر يختلف تماماً عن المعاملات الكلاسيكية ، ففي العادة عندما تريد المؤسسة الحصول على سعر شراء منخفض تقوم باختيار وانتقاء

الموردن على أساس المناقصات بعدها تتعاقد مع الذي يوفر أرخص الأثمان طبقاً لمبدأ المنافسة ، أما حالياً فهناك الكثير من المؤسسات التي أعادت النظر في علاقاتها مع مورديها بالدخول معهم في شركة ذات آجال طويلة حيث تتقاسم معها العوائد ، وخير مثال على ذلك الجزائر التي أبرمت عدة اتفاقيات للشركة في مجال المحروقات وهي تعمل على توسيع هذا النوع من العلاقات إلى قطاعات اقتصادية أخرى لما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات تعود بالنفع على المؤسسات وعلى الاقتصاد الوطني ككل . الأصول والقيمة المضافة للتمكين من الفصل بين حجم المؤسسات ، وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة . ويمكننا عرض مزايا التصنيف حسب معيار الحجم في الجدول الآتي :

الجدول رقم (1) : تصنيف المؤسسات حسب الحجم

معايير التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العمال	<ul style="list-style-type: none"> _ لا يسمح بالفرقة بين المؤسسات نظر الاختلاف الالتزامات حسب عدد العمال . _ سهل الاستعمال 	<ul style="list-style-type: none"> _ يستند إلى الكم ولا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات . _ ليس هناك ارتباطا بين عدد العمال ورأس المال . _ شديد التغير بين القطاعات الاقتصادية
حسب رقم الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> _ دراسة رقم الأعمال تسمح بالتحليل الزمني والمكاني (إلا في حالة التضخم) _ مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع . 	<ul style="list-style-type: none"> _ ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال والنتيجة (إلا في حالة أخذ النتيجة كمعيار اضافي)
حسب القيمة المضافة	<ul style="list-style-type: none"> _ يسمح بقياس الثروة المنشأة من طرف المؤسسة . _ يسمح بقياس الإنتاجية . _ يمكن استعماله لحساب الناتج الداخلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي . 	<ul style="list-style-type: none"> _ يختلف حسب درجة التكامل . _ يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج . _ يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف والقيام بها من طرف الغير .
حسب مبلغ الأموال الخاصة	<ul style="list-style-type: none"> _ المساحة المالية للمؤسسة . _ إمكانية الدخول للأسواق المالية . _ مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة . 	<ul style="list-style-type: none"> _ مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة .

P : 49. ، 1995 ، Paris ، Costeilla ، Economie d 'entreprise ، Source : J.M. AURIAC et les autres

ونظرا لصعوبة استعمال كل معيار بمفرده لتصنيف المؤسسات حسب الحجم ، يستحسن استعمال معيارين في نفس الوقت (كمعيار العمال ورقم الأعمال) ، ورغم اختلاف الآراء حول المعايير المستعملة لتصنيف حسب الحجم ، إلا أن الأغلبية تنفق على " استعمال معيار العمال كأساس لتصنيف . وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات نوعين هما :

1_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME:

وهي من أهم ركيزة تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الأوروبية و الأمريكية وكذا اليابانية، باعتبارها مؤسسات يمكن أن تنشأ من طرف آخر، ولا تقتصر على نشاط اقتصادي معين، هي مؤسسات تشغل عدد لا يتعدى 500 عامل وفيها توزع إلى :¹

~ المؤسسات الصغيرة جدا T.P.E : تشغل ما بين 1-9 عامل

~ المؤسسات الصغيرة P.E : تشغل ما بين 10-199 عامل

~ المؤسسات المتوسطة M.E : تشغل ما بين 200 و 499 عامل

2_ المؤسسات كبيرة الحجم وهي : تعتبر من المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل .

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية :

القطاع الأولي ، القطاع الثانوي ، القطاع الثالث، وكل هذه القطاعات يتميز بنشاطات معينة هي :²

1_ **القطاع الأولي** : ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة ، الصناعة الغابية ، المناجم ، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.

2_ **القطاع الثانوي** : ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطى .

3_ **القطاع الثالث** : ويشمل آل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية التجارية ، الصحة و الاتصال .

رابعا: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

تصنف المؤسسات حسب المعيار القانوني إلى صنفين أساسيين هما :³

1_ **المؤسسات الخاصة** : وبدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية :

1.1_ **المؤسسات الفردية** : وهي مؤسسات يمتلكها شخص واحد ويؤسسها برأسمال شخصي ، وتشمل عادة ؛ الوحدات الحرفية الوحدات التجارية ، الفنادق ... الخ.

¹ _jaque Roger-Machart ,réussir nos PME, Dunod, 1991,p.27

² _ ناصر داداي عدون , مرجع سابق , ص : 25 .

³ _ نفس المرجع , ص : 26 .

2.1_ **مؤسسات الشركات** : وهي مؤسسة يمتلكها أكثر من شخص وتخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء ومساهمة كل شريك بجزء من رأس مال إما في شكل نقدي أو عيني أو حصة عمل، كشركات الأشخاص ، شركات ذات مسؤولية محدودة ، شركات المساهمة ... الخ.

2_ **المؤسسات العمومية** : هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات وطنية أو مؤسسات تابعة للجماعات المحلية ، وقد تكون مؤسسات يشارك في رأسمالها القطاع العام والقطاع الخاص .

الفرع الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به ، وحسب توجيهات أصحابها وبالرغم من صعوبة حصرها ، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية :

- ✓ تحقيق الربح
- ✓ الاستمرارية
- ✓ زيادة النمو و الإنتاج
- ✓ تطوير العمل : من خلال طرق محددة لتحقيق الاستقرار و الأرباح المستمرة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خلال هذا المبحث سنعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا التي تمكنا من الاطلاع عليها من خلال عرض ملخص للدراسة ومقارنتها مع موضوع بحثنا واستعراض الفوارق والمكملات بين الدراسات.

المطلب الأول: عرض لبعض دراسات الدكتوراه والماجستير السابقة.

أ/دراسة محمد جمام سنة(2010/2009)¹النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة ،وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة ،لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الانتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة ، و هو أساس عملية التنمية ،وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي على دعم سياسة التنمية وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات بمختلف أنواعها ،وإعفاؤها من الضرائب ،وكذا حماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الاجنبية . كما أن النظام الضريبي يمثل أهم أداة ووسيلة تدخليه، لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية ،بالإضافة لتدخله الفعال من خلال مختلف الضرائب في معالجة ظاهري الكساد و التضخم

¹محمد جمام ،النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد مشوري ،قسنطينة2010/2009

،ومعالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالسكن وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لأجر المعفي من الضريبة.

ومن خلال الدراسة اتضح ان إصلاح ضريبي عام 1991، والذي ادخل تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي شملت كافة القطاعات الاقتصادية المحلية أو الأجنبية ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و لبلوغ نمو اقتصادي يمكن للدولة إحلال الصادرات محل الواردات . ورفع حجم الجباية العادية الى جانب الجباية البترولية. و من نتائجها انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس وارتفع معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفي من الضريبة. وفي الاخير توصل الى عدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده ومن ناحية أخرى وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية .

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة:

نرى ان الدراسة السالفة الذكر فصلت تفصيلا كليا في موضوع الضرائب المطبقة في الجزائر، باستعمال الاسلوب الوصفي مع تقييم الاصلاحات التي قامت بها الدولة للرفع من عائدات الجباية العادية على الجباية البترولية من خلال اصلاحات 1991 والتي تليها وفي شتى المجالات الاقتصادية مما اسهم في انتشار وتوسع وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال قانون الاستثمار سنة 1993.

في حين دراستنا الحالية بعد تعريفنا للجباية فالمبحث الاول عرجنا الى الضرائب التي تطبقها الدولة على الانشطة الاقتصادية في الجزائر والاعفاءات التي تستفيد منها المؤسسة .والتي اسقطناها مباشرة في الجزء التطبيقي على المؤسسات لنرى مدى تجاوب المؤسسات مع السياسة الجبائية، فنرى موضوعنا هو مواصلة لما تكلم فيه الباحث خلال أطروحته.

ب/دراسة شريف محمد 2010/2009¹. السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

تدور إشكالية الدراسة الموضوع المعالج حول السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي بإسقاط دراسة على حالة الجزائر، لان مستويات رفع الاداء الجبائي أصبحت اهتمام الحكومات و المنظمات الدولية و تضمن الفصل الأول من الدراسة التطرق الى النطاق النظري العام للسياسة الجبائية، و لاحظنا فكرة الجباية تعود في جذورها الى العصور القديمة، حيث وجدت مع وجود بوادر السلطة و ازدادت بتطور دور الدولة من الحيادية إلى المتدخلة، حيث أصبحت تشكل أداة ضبط و تحكم للسياسة الاقتصادية لما تصبوا اليه من تحقيق الأهداف العامة للدولة (الاقتصادية و الاجتماعية) إذا ما أسست على قواعد تلقى القبول العام، وملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذه الشروط تعكس في حقيقتها مدى نجاح الإجراءات

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان 2010/2009.

الجبائية من عدمها ، غير أن الواقع و الدراسات تثبت أنها - السياسة الجبائية - تلقى عقبات تحول دون تحقيق الخطة الجبائية المرسومة من خلال نزوح فئة من النشطين الاقتصاديين عن دائرة الاقتصاد الرسمي .

أما في الفصل الثاني و تحت عنوان الجباية وتحليل التوازن الاقتصادي حاولنا ابراز تأثير الاقتطاعات الجبائية على المتغيرات الاقتصادية (الكلية والجزئية)، وخلصنا أن التحليل الجزئي للتأثير الجبائي يهتم باستبعاد فرض الاقتطاعات العشوائية ويرتكز على مبدأ تقسيم العبء الجبائي المستحق لكل عنصر جبائي، والذي تتحكم فيه -التقسيم -نوعية الاسواق (المنافسة والاحتكار) ونوعية الاقتطاع (مباشر وغير مباشر) ومدى مرونة الطلب والعرض السعريتين للسلع محل الاقتطاع ، واي صرف للاعتبارات السالفة الذكر يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة ، ويؤدي إلى خسارة اجتماعية او خسارة مالية لطرفي العملية الجبائية وبالتالي فقدان التوازن لدى العناصر الجبائية ، أما بالنسبة للتحليل على المستوى الكلي فحاولنا الامام بدراسة الآثار الاقتصادية من خلال الأثر على الاستهلاك والانتاج والعمالة والادخار والاستثمارات وتوزيع المداحيل والثروة ومن ثمة اختبار فعالية السياسة الجبائية وفق نموذج IS-LM.

أما الفصل الثالث وانطلاقا من اختيار الاقتصاد الجزائري موضوعا للدراسة تطرق في جزء من جوانب هذا الفصل الى اهم المعالم الرئيسية للاقتصاد الجزائري بدءا من مرحلة ما بعد الاستقلال ،فانتهاجه للنظام الاشتراكي وصولا الى مرحلة الانتقال الى الاقتصاد السوق ،مع ابراز اهم الاختلالات التي كان يعاني منها ،وفحوى الاصلاحات الذاتية المدعمة من طرف الهيئات المالية والدولية .فوصل من خلاله أن الجزائر عرفت تدهورا اقتصاديا خاصة بعد أزمة البترول 1986م،وعليه اضطرت السلطات الى اعتماد قرارات الاصلاح (اتفاقيات الائتماني وسياسات الاصلاح الاقتصادية والهيكلية)،وبالأخص الاصلاح الجبائي الذي كان بادرة لتقليص فجوة الاختلالات الميزانية وخاصة في العشرية الاخيرة ، من خلال ما أثبتته التطور الايجابي للإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة وانعكاساتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي ،ومدى مساهمتها -الجبائية -في إحداث التوازنات على المستويين الداخلي والخارجي ، إذ يلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فوائضا على مدار السنوات الأخيرة ،والسبب يعود الى فوائض الميزان التجاري التي حققها في خضم ارتفاع أسعار البترول ،أما التوازن المالي (الداخلي)فهو الآخر عرف رصييدا موجبا رغم التزايد المضطرد للإنفاق العام المشروعات الاستثمارية غير أنه وباستبعاد الجباية البترولية يظهر العجز جليا مما يثبت عدم كفاية الجباية العادية في تغطية النفقات ومن ثمة عدم استيفاء النتائج المرغوبة للإصلاح .

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة: تطرقت الدراسة السابقة إلى السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والعنصر المشترك بين الدراستين هو المتغير السياسة الجبائية والتي استعرضها بالأسلوب الوصفي تفصيلا شاملا من التعريف الى الاعفاءات والتخفيضات مروراً بالازدواج والضغط الضريبيين ،كما عرضناها نحن في دراستنا عرضا شاملا بدون تفصيل لان هدفنا من الدراسة تبين كيف تؤثر هذه السياسة او المنهاج على نشاط المؤسسة الاقتصادية.

كما استعرض التوازن الاقتصادي على مستوى الكلي (دولة الجزائر) وكيف يتأثر هذا المتغير وكيف يؤثر على السياسة الجبائية حين اسقطنا نحن دراستنا على مجموعة من المؤسسات بمختلف ربوع الوطن لنرى كيف تؤثر السياسة الجبائية على هذه المؤسسات حين تمارس نشاطها من خلال تحفيز وما تعانیه من مشاكل جبائية.

ج/دراسة بومدين بركني، 2018/2017، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970*2014) دراسة تحليلية وقياسية¹.

تدور اشكالية الدراسة حول إمكانية التي للسياسة الجبائية أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الاخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟ وتهدف الأطروحة الى معالجة موضوع السياسة الجبائية مع تبيان أهميتها للدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية، استنادا الى الواقع الاقتصادي الجزائري وما أفرزه من اختلالات ومشاكل في التوازنات الاقتصادية المالية والكلية، و هذا بهدف إرساء مقارنة علمية جادة حول اشكالية السياسة الجبائية ضمن استراتيجيات السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع، من خلال إعداد أسس علمية وعملية للسياسة الجبائية و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خاصة وأن كل الإصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته.

فضلا عن ذلك فإن تأثير السياسة الجبائية لا يتحدد بصفة منعزلة ولكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الاقتصادية من جهة وأهداف السياسة الجبائية من جهة أخرى، وهو ما يفترض استعمال مادة الاقتصاد التحليلي القياسي كوسيلة تحليل وتوجيه قرارات السلطات الجبائية ولا سيما فيما يتعلق باختيار طبيعة الاقطاعات الجبائية الملائمة وكذا معدلاتها .

تم تقسيم الخطة الى خمسة فصول للإمام بالموضوع من كل النواحي حيث خص الفصل الاول كتمهيد نظري للسياسة الجبائية كما خص الفصل الثاني لكيفية عمل السياسة الجبائية وعلاقتها بالسياسات الاخرى بعدها خص الفصل الثالث لسياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر منذ 1991، بينما خص الفصل الرابع للإصلاح الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1967 الى سنة 2014، وآخر فصل كان عبارة عن دراسة قياسية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة:

كون الدراسة عبارة عن المقارنة مع دراستنا عبارة عن أطروحة فهي أوسع ما يمكن و أكثر تفصيلا للموضوع فقد ربط خلالها الباحث بين السياسة الجبائية وتحدي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . حيث بعد وصفه للسياسة الجبائية وعملها وعلاقتها

¹ بومدين بركني، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970*2014) دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان، 2018/2017.

بالسياسات الأخرى بعدها عرج الى التفصيل في الإصلاحات الجبائية . حين كانت دراستنا تربط بين السياسة الجبائية ونشاط المؤسسة الاقتصادية منه يمكن اعتبار دراستنا في نفس سياق الدراسة المقارنة وهي دراسة تكملية للموضوع الاطروحة .

د/دراسة العاقر جمال الدين ،التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي،¹

إشكالية البحث تدور حول: هل يمكن للتجانس الضريبي تفعيل دور التكامل المغاربي؟

تم من خلال هذه الدراسة تناول موضوع التجانس الضريبي المغاربي وامكانية تجسيده في إطار هذا التكامل لما يعود به من آثار ايجابية على المنطقة التكاملية خاصة فيما يتعلق بزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من المشاكل الضريبية الدولية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية التي عجزت هذه البلدان الوصول اليها بصفة منفردة.

ولقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

*أدت ممارسة الدول لحقوق سيادتها الضريبية الى ظهور العديد من المشاكل على الصعيد العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها الازدواج الضريبي ،التهرب الضريبي الدولي وكذا المنافسة المضرة ،وهذه المشاكل التي من شأنها عرقلة المبادلات التجارية الدولية البينية وقد تم اللجوء الى الاتفاقيات الدولية للقضاء على المشاكل ولكن التجانس الضريبي أثبت فعالية أكبر في القضاء على هذه المشاكل.

*تزايد الاهتمام بإقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية لما تعود به على الاقتصاديات المتكاملة من مكاسب تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي وقد بدأ التسابق لإقامة مثل هذه التكتلات في جميع انحاء العالم سعيا وراء تحقيق أكبر المكاسب وتعظيم المنافع.

*تبقى تجربة التكاملية للاتحاد الاوربي المرجع الاساسي لإقامه تجانس ضريبي ،خاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة ،حيث قطع أشواط لا بأس بها ،في حين عجزت الجهود العربية في تحقيق هذا التجانس ولم يتعدى ذلك حدود الاتفاقيات والقرارات التي بقيت حبرا على ورق.

*يعد الاتحاد المغرب العربي من الفرص البديلة المضيعة حاليا وذلك لطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في إعادة التوازن للعلاقات المشتركة الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي .خاصة مع ما يملكه من مؤهلات وقدرات على تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن ما يطبع هذا التكامل هو قلة النتائج المحققة نتيجة للعراقيل السياسية والاقتصادية.

*شهدت معظم النظم الضريبية المغاربية إصلاحات عديدة ،كمحاولة للخروج من النقائص السابقة وكذا عصرنة هذه النظم بما يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية ،تؤكد مقارنة النظم الضريبية المغاربية وجود العديد من الأوجه التماثل في حين

¹ العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي -دراسة حالة بلدان المغرب العربي-مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة2008/2009.

يبقى النظام الضريبي الليبي حجرة عثرة في وجه إقامة تجانس ضريبي مغاربي وذلك لخصوصية ذلك النظام ولقد شملت الاصلاحات الضريبية المغاربية النقاط التالية:

- ارساء نظام ضريبي فعال ونسبي على ضرائب سهلة ومقبولة اجتماعيا ،وكذا قدرة على جلب قدرا كافيا من المداخيل .
- عصرنة الأنظمة الضريبية ،والتقليل من التعقيدات التي تطبع إجراءات التحصيل الضريبي وهذا ما يؤدي الى التهرب الضريبي وإمكانية حدوث ازدواج ضريبي .

- إقامة هياكل جديدة لتحسين مردودية الإدارة الجبائية ،وكذا العمل على تنمية الأعوان الضريبيين
*لقد أثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التجانس الضريبي ،ضرورة توجيهه الى الضرائب غير المباشرة ،وذلك لتأثيرها على تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في التكتل ،كما نصت هذه التجربة على ضرورة تجسيد هذا التجانس بصفة مرحلية .
*تواجه إقامة تجانس ضريبي مغاربي العديد من العراقيل والعوائق التي لا بد من تجاوزها ويبقى تجسيد هذا التجانس متوقف على توفر الإطار المؤسساتي الملائم ،كذلك إنشاء نظم تبادل المعلومات وضمان سهولة وسرعة انتقالها بين مختلف الادارات الجبائية المغاربية مما يسهل إقامة هذا التجانس ويسمح بأداء مهامها في القضاء على مختلف المشاكل الضريبية الدولية وكذا زيادة استقطاب المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يحقق التنمية الاقتصادية .

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراستين:

تتلاقى الدراستين في الجانب النظري بتسليطهما الضوء على التعاريف المتعلقة بالضريبة والنظام الجبائي تفصيلا كامل الجوانب بعدها تفرعت دراستنا الى تبين كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية من خلال الجانب التطبيقي -دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،فيما كان للدراسة المقارنة -تفرعها كذلك الى تبين دور التجانس الضريبي كآلية لتنفيذ دور التكامل الاقتصادي المغاربي وإمكانية تجسيده من عدمها حيث ذكر المعوقات و الاسباب التي أدت الى عدم القدرة على تفعيله كما عرج بذكر التجربة الاوروبية في التجانس والتي هي نموذج في الاتحاد الناجح

المطلب الثاني: عرض لبعض دراسات الماستر السابقة

أ/دراسة لعلمي حمزة و عمروس محمد¹ بعنوان دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة المديرية الولائية لولاية بومرداس.

تدور اشكالية البحث حول السؤال التالي: ما هو دور التحفيز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر؟

¹لعلمي حمزة ،عمروس محمد، دور الحوافز الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر دراسة حالة -المديرية الولائية لولاية بومرداس-،مذكرة تخرج ماستر علوم التسيير ،جامعة بومرداس،جوان2017.

تعالج هذه المذكرة دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر، وفي هذا الإطار تناولنا مفهوم الضرائب والاستثمار باعتبار الضرائب أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وكذلك الأساس القانوني الذي تستند عليه الدولة عند فرضها للتوفيق بين مصلحة الخزينة ومصلحة المكلف.

ويعتبر الاستثمار ذو مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي ويعد الكفيل لتوفير مناصب الشغل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل لذلك استوجب إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتواجهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلي.

وتسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي متزامن وتخفيف المستثمرين على زيادة استثماراتهم من خلال إعفاءات ضريبية وحوافز اخرى متنوعة في بداية استغلال المستثمرين للمشاريع .

ومن خلال دراسة حالة الجزائر والتي تعد كغيرها من البلدان النامية التي تهدف الى التنمية حيث أنها طبقت قانون التحفيزات الجبائية من أجل استقطاب المستثمرين وتشجيعهم، حيث أن الجزائر من أهم الدول المقصودة للاستثمار لامتلاكها ثروات هائلة وعديدة ومتنوعة.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بربطها بين التحفيزات الجبائية ودورها في تطوير الاستثمار في الجزائر، وبعد أن فصل الكاتب في الجانب النظري في الضرائب و الاستثمار، انتقل مع الجانب التطبيقي في دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، ومنه بين دور التحفيزات الجبائية في استقطاب المستثمرين وتشجيع التوسع في الاستثمار، أما داستنا كانت عبارة عن تبين دور السياسة الجبائية في نشاط المؤسسة الاقتصادية بهدف معرفة كيف تؤثر الاخيرة على نشاط المؤسسة اجابا او سلبا وهل تلقى القبول من طرف المؤسسات واقترح حلول ممكن ان تساهم في زيادة نشاط المؤسسات ورضاهم بالجباية المطبقة عليهم.

فرى أن الدراستين مكملتين فيما بينهما وفي نفس سياق الفكرة التي تبين دور الضرائب في نشاط المؤسسة الاقتصادية.

ب/دراسة هلال بدره-مادون بشرى، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

¹ هلال بدره، مادون بشرى: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2015.

تدور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي: كيف للتحفيزات الجبائية أن تساهم في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الاقتصادية؟

وباعتبار أن الاستثمار محرك للنمو الاقتصادي خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما دفع بعدد من الدول الى التدخل بغية احلال سياسة جبائية رشيدة ومنح تحفيزات لاستقطاب الاستثمار وهذا ما سنحاول دراسته من خلال موضوعنا من خلال دراسة عينة مكونة من 30 مؤسسة استفادة من المزايا والتحفيزات التي تقدمها وكالة ANDI، خاصة وأن التحدي للجزائر يمثل في العثور على التوازن الأفضل بين نظام جبائي مناسب للمؤسسات والاستثمار على حد سواء.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث خص الفصل الاول للمفاهيم النظرية للجباية والاستثمار فيما تم عرض اثار التحفيزات الجبائية على الاستثمار في الجزائر فيما خص الفصل الثالث للجانب التطبيقي للموضوع في شكل دراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لولاية سعيدة.

الفرق بين الدراستين: تتميز هذه الدراسة بتبيين كيف للتحفيزات الجبائية أن تساهم في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وبعد أن فصل الكاتب في الجانب النظري خص الفصل الاول للمفاهيم النظرية للجباية والاستثمار فيما تم عرض اثار التحفيزات الجبائية على الاستثمار في الجزائر فيما خص الفصل الثالث للجانب التطبيقي للموضوع في شكل دراسة حالة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لولاية سعيدة، ومنه بين دور التحفيزات الجبائية في استقطاب المستثمرين الاجانب وتشجيع التوسع في الاستثمار، أما داستنا كانت عبارة عن تبين دور السياسة الجبائية في نشاط المؤسسة الاقتصادية بهدف معرفة كيف تؤثر الاخيرة على نشاط المؤسسة اجابا او سلبا وهل تلقى القبول من طرف المؤسسات واقترح حلول ممكن ان تساهم في زيادة نشاط المؤسسات ورضاهم بالجباية المطبقة عليهم. عينة الدراسة كانت 30 مؤسسة بينما كانت عينتنا للدراسة متمثلة في 61 مؤسسة مختلفة النشاط.

ج/دراسة كرومي عبد القادر، التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار¹.

تدور إشكالية الدراسة حول ماهي الضريبة على مصادر التمويل في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار؟

حيث تهدف هذه الدراسة الى توضيح مختلف التأثيرات الضريبية التي يمكن أن تعتمدها المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي، فوظيفة التمويل في المؤسسة هي وظيفة محورية باعتبارها تضمن استمرار وتطور المؤسسة، حيث تتعدد السياسات المتاحة أمام المؤسسة لتمويل نشاطها، إن هذا التعدد في مصادر التمويل يتأتى من تطور المحيط المالي للمؤسسة بما يوفره من تعدد لمصادر تمويل المؤسسة. إن تعدد مصادر التمويل وتنوعها أمام المؤسسة يؤدي الى ضرورة اختيار الميزج التمويلي

¹ كرومي عبد القادر، التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة-الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار-مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية، أدرار. سنة 2019

المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة المالية ، إن هذا المزيج التمويلي الذي يتم اختياره يشكل ما يسمى بالهيكل المالي للمؤسسة حيث أن عملية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة يعد في الواقع أمر صعب التحقيق وذلك نظرا لتعدد مصادر التمويل واختلاف الشروط الخاصة بكل نوع من مصادر التمويل ، وكذلك لتأثير الضريبي على طبيعة الهيكل المالي الذي تم اختياره على الوضع المالي للمؤسسة . ولقد توصلت الدراسة الى أن أهم مصادر تمويل المؤسسة تتمثل في سياسة التمويل الذاتي . سياسة التمويل الخاص . سياسة الاستدانة حيث تكتسب كل سياسة مجموعة من الايجابيات والسلبيات ، كما أن اختيار مصادر التمويل كان موضوع جدل واسع بين علماء الادارة المالية ، حيث انصب الاهتمام حول اختيار المزيج التمويلي المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التأثير الضريبي على مصادر التمويل ، مما يؤدي هذا الاختيار على الوضع المالي .

ما يميز الدراسة المقارنة عن دراستنا

خصصنا في دراستنا الجانب النظري للتكلم عن المفاهيم الاساسية للضريبة خاصة والنظام الضريبي حيث تم تخصيص فصل كامل نبين فيه كامل جوانب الضريبة ، فيما ركزت الدراسة المقارنة - التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية - حول مفاهيم حول مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، حيث تلتقي الدراستين في تسليطهما الضوء على المؤسسة وسياساتها المنتهجة التي تطبيقها خلال نشاطها . فيما كانت الجانب التطبيقي دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فيما كانت دراستنا مخصصة لعرض نشاط لعدة مؤسسات اقتصادية وكيف تؤثر السياسة الجبائية على هذه المؤسسات

د/دراسة درقة أمال، أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية¹

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما مدى أثر التحفيز الجبائية على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

تعالج هذه المذكرة موضوع أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، من خلال محاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي بمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار .

وعلى هذا الأساس جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وكيفية الاستفادة منه حتى تصل المؤسسة إلى الأهداف المالية المطلوبة ومن جهة أخرى يمكن الهدف الأساسي للتحفيز الممنوحة من طرف الدولة في أن لها آثار على الأداء المالي للمؤسسة من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على التوازن المالي ، القرارات المالية قيمة المؤسسة ... ، ولهذا جاء موضوع بحثنا الذي نحاول من خلاله قياس هذا الأثر خلصت الدراسة الميدانية الى أن التحفيز الجبائية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ولها أثر قوي على أدائها المالي .

مقارنة بين الدراستين:

¹درقة أمال، أثر التحفيز الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيز الجبائية على الأداء المالي ،مذكرة نخرج ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، 2014/2015.

تتوحد الدراستين خلال الجانب النظري بتسليطهما الضوء على التعاريف للسياسة الجبائية، و النظام الضريبي .وتتشاركان كذلك بتفصيلهما للمنتح والامتيازات الضريبية (التحفيزات).

فيما خصصت دراسة - أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -الفصل النظري لدراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيزات على الأداء المالي للمؤسسة، ودراستنا -خصصنا الفصل التطبيقي لمعرفة كيف تؤثر السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية، ونلاحظ تقارب كبير بين الدراستين لحد كبير من كل النواحي الموضوع .

خلاصة و استنتاجات :

بعد سردنا المفاهيم العامة المتعلقة بالسياسة الجبائية و المؤسسات الاقتصادية ومبادئها وعلاقتها بالنظم الاخرى السائدة يعتبر الاخذ بالأسس العامة للجبائية هو المبدأ الرئيسي في تأسيس الاقتطاع الجبائي ومن ثم تحقيق الاهداف التي تصبو اليها الدولة من مختلف الجوانب و الابعاد، فاذا تم تأسيس هيكل جبائي متناسق ومنظم الابعاد الفنية غير مناف لمحيط الاقتطاع فانه ستزيد مكانة الهيكل الجبائي من ناحية التحصيل مما يزيد من رفع مستوى الاقتصادي منه الى المستوى الاجتماعي والجبائية لا تقتصر على انها اداة تمويل فقط، بل هي اداة فعالة تستخدمها الدولة لغرض الوصول الى اهداف مسطرة .

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لتأثير السياسة

الجبائية على عينة من المؤسسات

تمهيد:

بعد تطرق إلى جانب النظري لتأثير السياسة الجبائية على نشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية ،سنحاول في هذا الفصل التطبيقي معرفة هذا التأثير لعينة معتبرة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية ورقلة .

إن تطرقنا للجانب النظري سوف لن يكتمل ما لم نقم بدراسة ميدانية نقوم من خلالها ، بإسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي للمؤسسات ، وذلك من اجل التأكد من فرضيات البحث و الفصل فيها بإجابات نهائية ودقيقة للأسئلة المطروحة فما يتعلق بمحاور الاستبيان الموزع على المستخدمين .

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة مهمة على معرفة مجتمع الدراسة، والصعوبات التي يمكن أن تواجهها في تطبيق أدوات الدراسة وتساعد في اختيار العينة، ولأن دراستنا تخص العاملين في المجال المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية النشيط في التراب الجزائري، وذلك من أجل دراستنا بعد الاستطلاع الذي قمنا به حول هذا المؤسسات والعينة على حد سواء، حيث كان الهدف معرفة مدى تأثير السياسة الجبائية على نشاطات المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيقنا لاستبيان .

وقبل الشروع في طبع الاستمارة لاستبيان وتوزيعها قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على عينة عمال وموظفي المؤسسات الاقتصادية المذكور أنفا من 10 العاملين في المجال المحاسبي و المسيرين المؤسسات تم أخذهم من العينة الأصلية ووزعت عليهم 10 استمارات بغرض الوصول إلى أفضل طريقة لإجراء الاختبار.

الغرض من الدراسة الاستطلاعية: من أجل الوصول لأفضل طريقة لإجراء الاختبار التي تؤدي بدورها إلى الحصول على نتائج صحيحة ومضبوطة وكذلك تطبيقا للطرق العلمية المتبعة كان لا بد علينا تنفيذ الاختبار وهذا الأغراض التالية:

- التوصل إلى أفضل طريقة لإجراء البحث؛
- معرفة مدى وضوح الأسئلة وفهمها من العينة المختبرة؛
- معرفة مدى التفهم اللغوي لبند الاختبار من طرف العينة؛
- معرفة الوقت الكافي والأنسب لإجراء الاختبار؛
- اختبار الأسلوب الأنسب لشرح مراحل الاختبار

المجال الزمني للدراسة: امتدت الدراسة الاستطلاعية من أول يوم أشعرنا به بموضوع البحث وطرحه، أما إجراءاته الميدانية كانت خلال شهر أفريل وكان الهدف هو التعرف على المجتمع الأصلي للدراسة واختيار العينة.

المجال المكاني للدراسة: أجريت هذه الدراسة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري لسنة 2021-2022

المجال البشري: يتمثل المجال البشري للبحث في مجموعة من مسيرين ومحاسبي المؤسسات

المنهج المتبع: يعتبر المنهج المستخدم في أي دراسة علمية من الأساسيات التي يعتمد عليها الباحث في بحثه عن الحقيقة، فاختيار المنهج المناسب للدراسة مرتبطة بطبيعة الموضوع الذي يتناوله الباحث.

ونظرا لطبيعة موضوعنا ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، وتحديد مدى تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري، تبين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي وذلك لتماشيه مع هدف

الدراسة فالدراسة الوصفية تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين بالاعتماد على جمع وتفسيرها وتحليلها، واستخلاص دلالاتها، فهي إذا كما يعرفها "مصطفى حسن باهي".... يعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداما وخاصة في مجال البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، حيث يهتم بجمع أوصاف دقيقة وعلمية للظاهرة المدروسة، ووصف الوضع الراهن وتفسيره، كما يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين الظواهر المختلفة، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات، لذا يجب على الباحث تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلًا دقيقًا وكافيًا للوصول إلى تعميمات بشأن موضوع الدراسة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث وأدوات القياس

01- مجتمع الدراسة: يواجه الباحث عند شروعه القيام ببحثه مشكلة تحديد نطاق العمل، أي اختيار مجتمع البحث والعينة، ومن المعروف أن أحد أهداف البحث العلمي هو إمكانية إقامة تعميمات على الظاهرة موضوع الدراسة إلى غيرها من الظواهر، والذي يعتمد على درجة كفاية العينة المستخدمة في البحث، فالعينة إذا هي ذلك الجزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا⁽²⁾، وعلى هذا الأساس يتكون مجتمع بحثنا مجموعة من مسيري المؤسسات والمحاسبين تم اختيار عينة منهم عشوائية يقدر عددهم 61 عينة .

02- عينة الدراسة: يعتبر اختيار العينة من أهم العمليات التي يقوم عليها البحث العلمي وذلك باعتبارها جزء من المجتمع الأصلي بمعنى أنها تأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة له، وهي بذلك تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد الموارد الاقتصادية والبشرية وفي الجهد والوقت دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من مسيري ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للنظام الضريبي الجزائري وتمثلت تلك المؤسسات والمبينة في الجدول أدناه:

¹ - مصطفى حسن باهي، الاحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000، ص 83.

² - كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 139.

الجدول رقم 02: توزيع المبحوثين على المؤسسات الاقتصادية

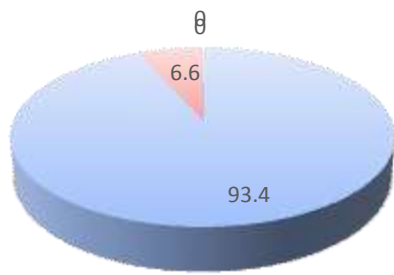
النسبة %	التكرار	المتغير
18.0	11	اتصالات الجزائر
14.8	9	DJEZZY
9.8	6	sonalgaz
9.8	6	SONATRACH
6.6	4	ENSP
3.3	2	ENAFOR
6.6	4	ENTP
6.6	4	Mobilis
3.3	2	المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء
1.6	1	المؤسسة الوطنية للقنوات ENAC
3.3	2	INTERNATIONAL SECURITE SUD
4.9	3	مؤسسة سياحة و أسفار الجزائر وكالة ورقلة
3.3	2	SOPTTE DEVINDUS SOPTTE
8.2	5	بنك التنمية الريفية BADR
100.0	61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول (02) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير اسم المؤسسة نجد أن نسبة 18% منهم من مؤسسة اتصالات الجزائر بعدها نسبة 14,8% منهم من مؤسسة DJEZZY بينما تساوت النسبة بين كل من مؤسسة SONATRACH و sonalgaz بنسبة 9,8% ثم نسبة 2,8% من مؤسسة بنك التنمية الريفية كما تساوت النسبة بين كل من الذين من مؤسسة ENAFOR و INTERNATIONAL SECURITE SUD و مؤسسة SOPTTE DEVINDUS SOPTTE أما نسبة 9,4% منهم من مؤسسة سياحة و أسفار الجزائر وكالة ورقلة في حين سجلت نسبة متساوية بين كل من المبحوثين الذين من مؤسسة ENTP و ENSP و Mobilis و أخيرا نسبة 1,6% منهم كانوا من مؤسسة المؤسسة الوطنية للقنوات ENAC

الجدول رقم 03: توزيع المبحوثين حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
4,93%	57	ذكر
6,6%	04	أنثى
%100	61	المجموع



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول 03 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس نجد الأغلبية الساحقة كانت من الذكور و الذين بلغت نسبتهم 4,93% بينما نسبة قليلة كانت للإناث و التي قدرت ب6,6%.

الجدول رقم 04 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة %	التكرار	المتغير
6.6	4	أقل من 25 سنة
11.5	7	من 25 سنة الى 34 سنة
57.4	35	من 35 سنة الى 44 سنة
3.3	2	من 45 الى 55 سنة
21.3	13	من 56 سنة الى 64 سنة
100.0	61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول 04 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن نلاحظ أن أعلى نسبة قدرت ب4,57% للفئة العمرية من 35 إلى 44 سنة تلتها نسبة 3,21% للفئة العمرية من 56 إلى 64 سنة أما نسبة 5,11% كانت للفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة بينما سجلت نسبة 6,6% للفئة العمرية أقل من 25 سنة و نسبة 3,3% للفئة العمرية من 45 إلى 55 سنة.

الجدول رقم 05: يبين تصنيف المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة %
صغيرة	45	73.8
متوسطة	11	18.0
كبيرة	5	8.2
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول 05 الذي يبين تصنيف المؤسسة نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للمبحوثين الذين قالوا أنها صغيرة و التي قدرت ب8، 73% بينما نسبة 18% منهم قالوا أنها متوسطة في حين أن نسبة 2، 8% منهم قالوا أنها كبيرة.

الجدول رقم 06: يبين انتماء المؤسسة

المتغير	التكرار	النسبة %
قطاع العام	2	3.3
قطاع الخاص	59	96.7
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول 06 الذي يبين انتماء المؤسسة نجد أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين قالوا أنها تنتمي للقطاع الخاص و التي قدرت ب96، 7% بينما الأقلية منهم قالوا أنها تنتمي للقطاع العام و التي بلغت 3، 3%.

الجدول رقم 07 يبين الضرائب التي تسدها المؤسسة

النسبة %	التكرار	المتغير
27.9%	60	الضرائب التي تسدها المؤسسة TVA
26.5%	57	الضرائب التي تسدها المؤسسة TAB
0.5%	01	الضرائب التي تسدها المؤسسة IFU
17.7%	38	الضرائب التي تسدها المؤسسة IBS
27.4%	59	الضرائب التي تسدها المؤسسة IRG
100%	215	النتيجة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول رقم (07) الذي يبين الضرائب التي تسدها المؤسسة نلاحظ أن نسبة تساوت بين المبحوثين الذين قالوا بالضرائب التي تسدها المؤسسة TVA والذين قالوا بالضرائب التي تسدها IRG والتي قدرت بـ 27.4%، بينما نسبة 26.5% منهم قالوا بالضرائب التي تسدها المؤسسة هي TAB، أما نسبة 17.7%، منهم قالوا بالضرائب التي تسدها هي IBS في حين نسبة 0.5% منهم قالوا بالضرائب التي تسدها المؤسسة هي 0.5%.

03- أدوات الدراسة: استخدمنا الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وقد تم بناء وتصميم أداة الدراسة وفقا للخطوات

التالية:

- مراجعة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة المحاسبية ومجال اتخاذ القرار.
- تحديد مجالات الاستبانة والفقرات بصورتها الأولية وذلك بعد مراجعة الأدوات البحثية في دراسة السابقة وقد وصل عدد الفقرات إلى (10) فقرة.
- عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف، للتأكد من مناسبة الفقرات لمجالات الدراسة ودقة صياغتها ووضوحها وحذف أو تعديل بعض الفقرات وفق ما ملاحظته.
- تكون سلم الاستجابة على فقرات الاستبانة من (03) استجابات حسب تدرج ليكرات وهي: (نعم) أعطيت (03) درجات - ربما (02) درجتين - لا (01) درجة؛
- بعد اختيار عينة الدراسة سلمت ووزعت الأداة على أفراد عينة الدراسة؛
- تم تبويب البيانات وترميزها ومعالجتها إحصائيا.

اختبار صدق وثبات الأداة: لتحديد ثبات الأداة تم إيجاد معاملات الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث وصلت درجة الثبات الكلي (0.872) وهو معامل ثبات يفى بأغراض الدراسة والجدول 08 يبين ذلك:

الجدول رقم 08: درجة الثبات لمحاور ومجالات الدراسة حسب معامل كرونباخ ألفا

النتيجة	معامل كرونباخ ألفا	عدد العبارات	المجال
ثابت	0.862	05	المحور الأول
ثابت	0.842	05	المحور الثاني
ثابت	0.913	05	المحور الثالث
ثابت	0.872	10	الكلي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان هي معاملات ثابتة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ 0.872 وهذا يدل على أداة الدراسة ذات ثبات مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختيار فرضيتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (1-0)، وكلما اقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكل ما اقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v25) وتم الاعتماد على بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية وكذلك الأشكال البيانية كما يلي:

الأساليب الإحصائية الوصفية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، من أجل وصف المتغيرات العامة ومتغيرات البحث.

المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات الباحثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الحسابي الفرضي المقدر ب(03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (03) وهو يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط.

الانحراف المعياري: ذلك من أجل التعرف على مدى إنحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز

الإجابات وعدم تشتهاها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

اختبار "ت" للعينتين مستقلتين (**Test pour échantillons indépendants**): ويستعمل هذا الاختبار عندما نتعامل فرضية فروقية لعينتين مستقلتين بيناتهما كمية، ويعتمد على المقارنة بين متوسطي العينتين لاتخاذ القرار.

اختبار تحليل التباين (**Anova à facteur**): يستعمل هذا الاختبار مع فرضية فروقية لعدة عينات مستقلة بيناتهما كمية، أي يدرس الفروق في متغير كمي بين ثلاث عينات فأكثر.

معامل الارتباط بيرسون: للكشف عن العلاقة بين المتغيرين وهل الارتباط (قوي-متوسط-ضعيف) ويبين أيضا اتجاه العلاقة بين المتغيرين هل هي موجبة (طردية) أو سالبة (عكسية).

معادلة الانحدار الخطي البسيط: تستعمل هذه القائمة لحساب معاملات الانحدار المختلفة (البسيط، المتعدد...). بين متغيرين أو أكثر ويستعمل عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية مهما كانت نوع بيناتهما من أجل معرفة تأثير متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع أو أكثر وبالضبط تحديد طبيعة التأثير (طردية أو عكسية) ودرجة قوة التأثير (قوية جدا..متوسط..ضعيفة جدا)، ولعل أهم المعاملات الانحدار الأكثر استخداما نجد معامل الانحدار الخطي البسيط (*Linéaire*) والذي يشمل هذا الاختبار عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية بعينة واحدة بيناتهما كمية، وهو يدرس للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل ويرمز له بالرمز (**X**) والآخر يأخذ قيمة تعتمد على قيمة المتغير المستقل ويسمى التابع ويرمز له بالرمز (**Y**)، والهدف من دراسة الانحدار هو إيجاد دلالة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي قد يطرأ على المتغير التابع (**Y**) تبعاً لتغير في قيم المتغير المستقل (**X**)، وفق هذه المعادلة ($y=a+b*x$)^[1].

مستويات الدلالة الإحصائية (**Level of Significance**): إن القرار الذي يتخذه الباحث فيما يتعلق بالفرض الصفري الذي يود اختباره أو التحقق من صحته يتطلب وجود قاعدة يستند إليها في هذا الشأن، فالباحث يحاول التوصل إلى أدلة من البيانات التي قام بجمعها تمكنه من رفض الفرض الصفري وقبول أو تأييد الفرض البحثي الذي يشتق من إطار نظري يتبناه ويرى انه يفسر الظاهرة تفسيراً منطقياً، لذلك ينبغي أن يحدد الباحث قبل عملية جمع البيانات قيمة احتمالية معينة تبين مقدار

¹ - يعلي فاروق، اختبار الفرضيات، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، 2016، ص 55.

الخطأ الذي يقبل أن يقع فيه نتيجة رفضه للفرض الصفري، وبعبارة أخرى إذا قرر الباحث على أساس البيانات التجريبية التي حصل عليها رفض الفرض الصفري، فإن احتمال خطأ هذا القرار يكون أقل من أو مساوياً هذه القيمة التي يطلق عليها مستوى الدلالة الإحصائية أو ألفا.

وطبقاً لإجراءات اختبار الفرض الصفري فإننا نرفض الفرض إذا كانت إحصائية العينة " كالفارق بين المتوسطات، أو معامل الارتباط " أكبر أو أصغر مما يمكن توقعه طبقاً لعوامل الصدفة وحدها، ونستخلص أن هناك فرقاً دالاً أو علاقة دالة بين المتغيرات، إلا أن هناك خطأ شائعاً هو الخلط بين الدلالة الإحصائية والفائدة العملية للنتائج، فالنتائج الدالة إحصائياً لا تنطوي بالضرورة على قيمة عملية أو نظرية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل أدوات من أدوات الاستبيان حيث ارتبط الفقرات بمقياس ليكرت الثلاثي والذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي إيجابي لأفراد العينة) أو إعدام موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن ثلاث درجات كما يلي:

أوافق	محايد	لا أوافق
03	02	01

المصدر: من إعداد الطالب

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات الباحثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.
- والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق) - أدنى درجة (غير موافق) / عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاهاتهم نحو كل عبارة هل هم: موافقون، أم محايدون أو غير موافقين
- تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: $(3-1) / 5 = 0.8$ حيث نحصل على مجالات كما يلي:

الجدول رقم 1: تحديد مستويات الموافقة

مجال المتوسط الحسابي	مقياس لكرت	درجة الموافقة
من 01 إلى 1.66	لا	منخفضة
من 1.67 إلى 2.33	ربما	متوسطة
من 2.34 إلى 03	نعم	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب

ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الأول

سيتم تحليل إجابات العينة نحو إجاباتهم على عبارات المتعلقة بالمحور الأول. كانت النتائج المتحصل عليها كما هي في الجدول أدناه.

الجدول رقم 2 نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	هل تستفيد المؤسسة من تخفيضات؟	0.36	0.484	منخفض	05
02	هل تشكل الضريبة عبء أكبر للمؤسسة؟	0.87	0.340	منخفض	01
03	هل تأثر السياسة الجبائية على الإنتاج والعمالة	0.80	0.401	منخفض	02
04	السياسة الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية	0.64	0.484	منخفض	03
05	هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية السياسة الجبائية؟	0.51	0.504	منخفض	04
المحور الأول		0.64	0.359	منخفض	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال استطلاعنا لإجابات العينة والمتمثلة في مسيري المؤسسات الاقتصادية ومحسيها والخضوع للنظام الضريبي الجزائر ينجد إجماع العينة يرون أن السياسة الجبائية المطبقة لا تحظى بالإجماع حيث متوسط الحسابي للفئة المدروسة بلغت (0.64) وهو بمستوى منخفض حسب مخطط ليكارت الثلاثي وهذا النتيجة نتاج إجابات العينة على فقرات المحور والتي كانت بالترتيب التصاعدي

حيث نجد في المرتبة الخامسة الفقرة الأولى من المحور الأول بمتوسط حسابي قدره (0.36) بدرجة منخفض وبانحراف معياري المقدر بـ (0.484) حيث تشير أغلبية على عدم استفادة المؤسسات الاقتصادية من التخفيضات الجبائية المقررة في التشريع الجزائري. في المرتبة الرابعة نجد الفقرة الخامسة والتي تشير توفر من عدمه على الوعي الجبائي لدى المؤسسات المدروسة وكانت إجابات العينة تدل على المستوى المنخفض وهو ما يقابله المتوسط الحسابي المقدر بـ (0.51) بتشتت اجابات العينة البالغ (0.504) ونستخلص من النتائج الاحصائية أن ليس هناك وعي بأهمية السياسة الجبائية لدى المؤسسات الاقتصادية.

في المرتبة الثالثة نجد أن السؤال الرابع من هذا المحور لم يحظى بالموافقة حيث تشير الأرقام الاحصائية والمتمثلة في المتوسط الحسابي البالغ (0.64) بانحراف معياري قدره (0.484)، وهذه الفقرة تشير على السؤال المطروح عن ضعف فاعلية السياسة الجبائية. في المرتبة الثانية نجد السؤال الثالث وكانت نتائجه تمثل عن ضعف أو قوة تأثير السياسة الجبائية على العمالة وتشير النتائج على عدم موافقة عينة الدراسة حيث كان المتوسط الحسابي (0.80) بتشتت إجابات العينة المقدر بـ (0.401). وفي المرتبة الأولى نجد أن السؤال الثاني من هذا المحور والذي جاءت نتائجه من متوسط الحسابي المقدر بـ (0.87) وبتشتت إجابات العينة (0.340)، وهذه النتيجة تدل على عدم موافقة الأغلبية على هذا الطرح. ومن خلال ذلك نستنتج من النتائج الاحصائية المتحصل عليه من عينة الدراسة والمتمثلة في مسير ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية بشتى تصنيفاتها وحجمها نجد أن السياسة الجبائية المطبقة ضعيفة ولا تحظى بمستوى التطلعات بالنسبة لمؤسساتهم الاقتصادية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات العينة على المحور الثاني

سيتم تحليل اجابات العينة نحو إجاباتهم على عبارات المتعلقة بالمحور الثاني. آثار السياسة الجبائية كانت النتائج المتحصل عليها كما هي في الجدول أدناه.

الجدول رقم 3 نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات السياسة الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	هل تساهم السياسة الجبائية في تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية؟	1.33	0.598	منخفض	01
02	تعديل السياسة الجبائية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية	0.80	0.401	منخفض	03
03	هل تعمل السياسة الجبائية على ترشيد استخدام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجية منها؟	0.31	0.467	منخفض	04
04	من آثار السياسة الجبائية قلة الاستثمارات نتيجة عزوف المستهلكين عن السلعة أو الخدمة	0.23	0.424	منخفض	05
05	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من المزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون الاستثمار	0.97	0.180	منخفض	02
المحور الثاني		0.73	0.190	منخفض	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

إن النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه والممثلة لإجابات العينة المدروسة نجد أن هذا المحور لم يرقى إلى مستوى الموافقة حيث نجد أن مستوى المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (0.73) بانحراف معياري والمقدر ب(0.190) وهذا النتيجة نتاج إجابات العينة على فقرات المحور والتي كانت بالترتيب التصاعدي.

حيث نجد في المرتبة الخامسة الفقرة الرابعة من المحور الثاني بمتوسط حسابي قدره (0.23) بدرجة منخفض وبانحراف معياري المقدر ب(0.424) حيث تشير أغلبية على عدم وجود آثار للسياسة الجبائية على عزوف المستهلكين لمنتجاتهم. في المرتبة الرابعة نجد السؤال الثالث وحسب إجابات العينة نجد أن السياسة الجبائية لا تقوم على ترشيد استخدام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجها وهذا بمتوسط حسابي قدره (0.31) وبانحراف معياري قدره (0.746)

في المرتبة الثالثة نجد أن السؤال الثاني من هذا المحور ليحظى بالموافقة حيث تشير الأرقام الاحصائية والمتمثلة في المتوسط الحسابي البالغ (0.80) بانحراف معياري قدره (0.401)، وهذه الفقرة تشير على عدم قدرة السياسة الجبائية على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

في المرتبة الثانية نجد السؤال الأول وكانت نتائج المتوسط الحسابي المقدر ب(0.97) بتشتت اجابات العينة (0.180) والنتيجة تتواجد في مستوى المنخفض وهنا نكن أمام أن السياسة الجبائية المطبقة لا تقل العبء وفي المرتبة الأولى نجد أن السؤال الثاني من هذا المحور والذي جاءت نتائجه من متوسط الحسابي المقدر ب(1.33) وتشتت إجابات العينة (0.598)، وهذه النتيجة تشير على انقسام العينة في اجاباتهم عن السؤال.

ويكون مجمل نتائج هذا المحور والمتكون من خمسة فقرات جد ضعيفة حيث نستخلص من النتائج على أن السياسة الجبائية لا تؤثر على المؤسسات الاقتصادية وفي هذه النقطة نرى أن السياسة الجبائية لا تساهم في تطوير المؤسسات الاقتصادية وهذا حسب رأي العينة المدروسة والتي شملت (61) من مختلف المؤسسات الاقتصادية في التراب الوطني.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

■ الفرضية الرئيسة (H_0): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية.

لاختبار الفرضية الرئيسة قمنا أولاً باختبار كل من فرضياتها الفرعية المنبثقة منها وهي كالتالي:
الفرضيات الفرعية:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري (الانتماء-التصنيف)

ولإثبات صحة الفرضية قمنا بالاستعانة باختبار (ت) لعينتين المستقلتين

الجدول رقم 4 يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء

الانتماء	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	قيمة المحسوبة "ت"	الدلالة مستوى	النتيجة
مؤسسة عمومية	1.00	000	1.473	0.01	غير دال لا توجد فروق
مؤسسة خاصة	0.62	0.358	8.066		

من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول قيمة المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية تقدر بـ(1.00) بانحراف معياري قدره (0.000) وفي المقابل نجد أن متوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة قد بلغ (0.62) بانحراف معياري قدره (0.358) كما أن قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ(1.473) للمؤسسات العمومية وقيمة (t) المحسوبة للمؤسسة الاقتصادية الخاصة قد بلغت (8.066)، وكتاهما غير داليتين عند درجة الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا يعني وجود الفوارق في إجابات العينة.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقرب وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري(الانتماء

الفرضية الفرعية الثانية

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري الانتماء

ولإثبات صحة الفرضية قمنا بالاستعانة باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 5: يوضح فروق العينة على اجابتهم حول تأثير السياسة الجبائية تعزى لمتغير الانتماء

الانتماء	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	قيمة المحسوبة "ت"	الدلالة مستوى	النتيجة
مؤسسة عمومية	0.72	0.186	2.120	0.01	دال توجد فروق
مؤسسة خاصة	1.00	0.000	11.611		

من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول قيمة المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية تقدر بـ (0.72) بانحراف معياري قدره (0.186) وفي المقابل نجد أن متوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة قد بلغ (1.00) بانحراف معياري قدره (0.000)، كما أن قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ (2.120) للمؤسسات العمومية وقيمة (t) المحسوبة للمؤسسة الاقتصادية الخاصة قد بلغت (11.611) وكلاهما غير دالتين عند درجة الحرية (60) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا يعني وجود الفوارق في إجابات العينة.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري الانتماء

الفرعية الفرعية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

لأثبت صحة الفرضية استعانا الباحثين باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 6 يوضح فروق اجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف

التصنيف	المربعات مجموع	الحرية درجة	المربعات متوسط	قيمة "ف"	الدلالة مستوى	النتيجة
بين المجموعات	5.288	2	2.644	63.033	0.000	دال توجد فروق
داخل المجموعة	2.433	58	0.42			
المجموع	7.721	60				

من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول أن قيمة (ف) لقيمة العينة حسب تصنيف مؤسساتهم الاقتصادية تقدر بـ (63.033) وهي دالة عند درجات الحرية (60) داخل المجموعة (2.433) وبين المجموعات (5.288) بمستوى دلالة قدره (0.000)، وهذا ما يعني أن توجد فروق.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

الفرضية الفرعية الرابعة

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

لإثبات صحة الفرضية استعانا الباحثين باختبار تحليل التباين

الجدول رقم 7 يوضح فروق إجابات العينة على تطبيق السياسة الجبائية تعزى لمتغير التصنيف

التصنيف	المربعات مجموع	الحرية درجة	المربعات متوسط	قيمة "ف"	الدالة مستوى	القرار
بين المجموعات	0.310	2	0.155	4.847	0.01	دال توجد فروق
داخل المجموعة	1.853	58	0.32			
المجموع	2.163	60				

من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

يبين الجدول أن قيمة (ف) لقيمة العينة حسب تصنيف مؤسساتهم الاقتصادية تقدر بـ (4.874) وهي دالة عند درجات الحرية (60) داخل المجموعة (1.853) وبين المجموعات (0.310) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهذا ما يعني أن توجد فروق.

من الاختبار السابق، فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تقر بوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الخضاعة للنظام الجبائي الجزائري تعزى لمتغيري التصنيف

كما قام الطالب بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة نوع العلاقة وقتها بين السياسة الجبائية والمؤسسات الاقتصادية:

$$x = \text{تطبيق السياسة الجبائية} = y = \text{السياسة الجبائية}$$

$$\text{معادلة الانحدار الخطي البسيط } y = 0.940x + 0.137$$

- معامل الارتباط بين تطبيق السياسة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية والسياسة الجبائية = 0.538 وهو يدل على وجود ارتباط موجب بينهما ($\alpha=0.05 < \text{sig}=0.000$).

- معامل التحديد ($R^2=0.290$)، ومعامل التحديد المعدل = 0.277، الخطأ المعياري للتقدير = 0.305، وتفسر قيمة معامل التحديد بـ 27% من تغير قيمة السياسة الجبائية (المتغير التابع) يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية بين تطبيق السياسة الجبائية وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية والنسبة المتبقية 73% ترجع إلى عوامل أخرى

Sig=0.000، F=24.044، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

Sig=0.000، T=44.739 وهذا يدل على أن السياسة الجبائية عامل مؤثر ولكن بصفة ضعيفة

والجدول أدناه يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 8 : نتائج معامل الانحدار الخطي للسياسة الجبائية

معامل التحديد (R^2)	الختبار (T)		الختبار (F)		معادلة الانحدار		البيان
	الدالة مستوى	قيمة (T)	الدالة مستوى	قيمة (F)	المعاملات (B)	المعيار الخطأ	
0.290	0.50	0.667	0.00	24.044	0.156	0.104	الثابت (باقي العوامل الأخرى)
	0.000	4.903			0.207	1.1017	خصائص المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "ف" (24.004) وهي دالة بمستوى الدلالة قدره (0.00)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (4.903) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما تشير إليه قيمة (B) التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (السياسة الجبائية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.290) في المتغير التابع (المؤسسات الاقتصادية)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدّر بـ (0.290) من التباين في المتغير التابع أي أن (29%) من التغيرات الحاصلة على المؤسسات الاقتصادية سببها تغيرات على مستوى السياسة الجبائية، مقابل دلالة قيمة "ت" لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0.50)، وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر أيضا المؤسسات الاقتصادية

من الاختبار السابق، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 للسياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية.

الخلاصة والاستنتاجات :

من خلال الدراسة التطبيقية، حاولنا دراسة أثر ومساهمة السياسة الجبائية في نشاط المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال إعطاء تقديم عام لمجال الدراسة حتى يتسنى لنا تحديد معالم الدراسة بعدها يتم توضيح كيفية حساب و إعداد مختلف المؤشرات وهذا حسب المعطيات التي أتاحت لنا من خلال الاستبيان .

حيث تأكد لنا من خلال الدراسة أن للسياسة الجبائية تأثير ضعيف على نشاط المؤسسات الاقتصادية و ذلك من خلال مختلف المؤشرات و القيم المتحصل عليه من الدراسة التي قمنا بها ، تبين لنا أن سياسة الجبائية تلعب دورا في دعم نمو النشاط الاقتصادي ولكن بصفة ضعيفة للمؤسسات الاقتصادية من ذلك من خلال التحفيزات و الإعفاءات الجبائية لبعض الأنشطة.



الخاتمة

الخاتمة

أولا: الخلاصة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسة الاقتصادية ، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاثة باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة انطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، و التوصيات والاقتراحات .

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات و تحليل نتائج الاستبيان:

من خلال الدراسة التطبيقية للاستبيان وجدنا أن:

- يوجد تأثير ضعيف للتحفيز الجبائية على الأداء النشاط في المؤسسات الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية؛
- القائمين على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وعي بأهمية تأثير السياسة الجبائية على أداء نشاطها الاقتصادي خاصة عند اتخاذ قراراتها التمويلية و الإستثمارية والتشغيلية وهو ما يثبت صحة الفرضية ؛
- التحفيز الجبائية لا تعتبر من أهم مخرجات السياسة الجبائية تعمل على تحسين المردودية النشاط الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، فتأثيرها مرتبط بمدى أثر الأعباء الجبائية على النشاط الاقتصادي في المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية ؛
- يختلف تأثير السياسة الجبائية على النشاط الاقتصادي في المؤسسة من مؤسسة إلى أخرى حسب درجة التحفيز الجبائية المقدمة لها أو الأعباء الجبائية المفروضة عليها ؛
- تلعب الإجراءات الإصلاحية للسياسة الجبائية انعكاسا على نشاط الاقتصادي للمؤسسات و بالتالي فإنه يؤثر تأثيرا ضعيفا على الاقتصاد بشكل عام ، حيث أنه يعتبر الإصلاح الجبائي علامة على التصحيح التدريجي لاختلالات الاقتصاد و بالتالي التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية و هو يثبت صحة الفرضية سابقة الذكر .
- يتضح من خلال ما سبق أنه هنالك العديد من صعوبات التي تحول دون تطبيق السياسة الجبائية و ذلك من خلال نقائص على مستوى البشري و المادي و كذلك من جانب مدى الالتزام المكلفين بماته السياسات الجبائية و هو ما يفند الفرضية السابقة .

ثالثا: النتائج الدراسة

- إنه يرجوع إلى النصوص الجبائية نجد أن السياسة الجبائية التي تبناها الجزائر تأخذ في الحسبان الخصوصية لكل نشاط اقتصادي في الاقتصاد الجزائري ، و ذلك حسب النشاط المراد دعمه و هذا يثبت صحة الفرضية السابقة . نتائج البحث:
- يتضح لنا مما سبق التطرق إليه أن مساهمة السياسة الجبائية في التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية هي تدبير تشريعي أو تنظيمي لتشجيع الأفراد أو المؤسسات للعمل من أجل المصلحة العامة في المقابل الحصول على المزايا الضريبية وتخفيض أو إعفاء من الضرائب.
- هذه التحفيزات تساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار، وبالتالي التأثير على نشاط المؤسسات الاقتصادية .

الخاتمة

رابعاً: الاقتراحات:

- عند فرض ضرائب باهظة ينجر عنه التهرب الضريبي، و عزوف عن إنشاء مؤسسات، أو إبقاء المؤسسة دون تصريح للوجود فيقع العبء على المؤسسات المصرح بها فقط وعزوف الأجانب (العملة الصعبة) و العكس صحيح لو تم تخفيض الضرائب لكانت كل المؤسسات مصرح بها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الداخلية والخارجية مثل ما تقوم به بعض البلدان.
- رقمنة المؤسسات الجبائية، ومراجعة معدلات الضريبة خاصة بالشركات الصناعية التي تقوم باستيراد المواد الأولية نصف مصنعة موجهة للإنتاج و ليس للبيع .
- تقريب الإدارة من الأفراد للقضاء على البيروقراطية وتسهيل الخدمات ودعم الشركات الناشئة وتحفيزهم بامتيازات.
- إعادة النظر في معدلات الضريبة، و إعطاء امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غرض دعمها.
- إعادة النظر في السياسة الجبائية التي تنتهجها الدولة مع المؤسسات الاقتصادية .
- تسهيل التحصيل الجبائي عن طريق الإنترنت مواكبة للتطور.
- توحيد نوع ووعاء الضريبة.
- أن التحفيزات المتبناة ضمن السياسة الجبائية مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية، مما يؤدي بالمؤسسة لتحقيق وفورات ضريبية تساعدها على النمو والبقاء؛
- عمل على الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، و محاولة الاستفادة منها قدر الإمكان .
- عمل على تحسين من مستوى الثقافة الجبائية للميسرين، من خلال التكوين و التريصات، وبالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها .
- إعادة النظر في الامتيازات الضريبية في كل فترة يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى إصلاحات جديدة
- أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات انطلاقاً من حجم رأس المال أو عدد مناصب الشغل، وعدم اعتماد على الطبيعة القانونية للمؤسسة .



المراجع

1/الكتب بالعربية :

/ المراجع باللغة العربية:

أ/الكتب:

- 01*ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2011.
- 02* سالم محمد الشوابكة، المالية العامة، والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 03* سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب عشماوي، النظم الضريبية، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، دون سنة النشر.
- 04* سوزي عدلي ناشد، الوجيز فب المالية العامة، دار الجامعة للنشر، 2000.
- 05* عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدين، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1990.
- 06* عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 07* فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
- 08* كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.
- 09* كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن 1997،
- 10* محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002.
- 11* المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
- 12* مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 13* مصطفى حسن باهي، الاحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000.
- 14* نوح محمد نوح عبد الرحيم، المحاسب الضريبي، مطابع دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1971.
- 15* هاشم عبد الرحمن التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.
- 16* وليد زكرياء صيام وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، الدار الصفاء ودار المسيرة، الأردن.

ب/الرسائل والاطروحات:

- 17* العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، دراسة حالة بلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008/2009.
- 18* بالضياف العيد، المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
- 19* حسبية عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية تقييمية لفترة 2001-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، سنة 2020.
- 20* درقة أمال، أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي سنة، 2014/ 2015.

قائمة المراجع

- 21*كارومي عبد القادر، التأثير الضريبي على مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية أدرار. سنة 2019.
- 22*ريمة قوبي، واقع الاتصال الرسمي في المؤسسة الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.
- 23*سعاد بلحنيش، حسينة بوسهوة، أثار التحفيزات الجبائية على ترقية وتشجيع الاستثمار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر، جامعة المدية، 2009.
- 24*شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان 2010/2009.
- 25*محمد جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة 2010/2009.
- 26*محمود جمام، "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2009.
- 27*وهي بوعلام، "النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2010.

ج/المجلات المقالات والمنشورات:

- 28/ فاطمة الزهار مصباحي وفاطمة الزهراء محمدي، المؤسساتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/01/05.
- 29/جنات فروق السمالوطي، إصلاح المالية العامة في مصر، الإصلاح الضريبي في مصر والمعادلة الصعبة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، أيام 7-8 يونيو 2005، جامعة القاهرة، 2005.
- 30/عبد القادر باب وخيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة المدية، سبتمبر 2014.
- 31/قرين رشيد، السياسة الجبائية بين المفاضلة في التوسيع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائي، مجلة المعارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016.
- 32/يعلي فاروق، اختبار الفرضيات، مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، 2016.
- 2/المراجع باللغة الأجنبية:

33/JEAN LONGATTE، JACQUES MULLER، ECONOMIE D'ENTREPRISE، DUNOD، PARIS 2004.

34/PIERRE CONSO، LA GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE، 8EME EDITION، DUNOD، PARIS 2000



الملاحق



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة
تخصص محاسبة و تدقيق



أخي الفاضل / أختي الفاضلة :

تحية طيبة... أما بعد

تتعلق هذه الاستبانة بمذكرة ماستر في العلوم المالية، تخصص: تدقيق موسومة بعنوان: " تأثير السياسة الجبائية على نشاط المؤسسات الاقتصادية وتهدف من خلالها إلى التعرف على مدى تأثير السياسة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كما وكيفا، ولأهمية رأيكم حول موضوع البحث، يرجى منكم التكرم بالإجابة على الاسئلة الواردة ضمن هذه الاستبانة وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة، علما أنّ ما ستدلون به من معلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض علمية.

مع خالص الشكر والتقدير

بإشراف من الدكتور صديقي فؤاد

إسم الطالب : حجيري يعقوب

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجنس : ذكر أنثى

السن: أقل من 25 سنة من 25 سنة الى 34 سنة
من 35 سنة الى 44 سنة من 56 سنة الى 64 سنة

اسم المؤسسة:

مقرها:

تصنيف المؤسسة: صغيرة متوسطة كبيرة

انتماء المؤسسة القطاع العام القطاع الخاص

المحور الثاني

الضرائب التي تسددها المؤسسة

	TAB		TVA		IFU
	IBS		IRG		
			لا		نعم
			لا		نعم
			لا		نعم
			لا		نعم
			لا		نعم

هل تستفيد المؤسسة من تخفيضات

هل تشكل الضريبة عبء أكبر للمؤسسة

هل تأثر السياسة الجبائية على الانتاج والعمالة

السياسة الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسة الاقتصادية

هل المؤسسات الاقتصادية على وعي بأهمية السياسة الجبائية

المحور الثالث:

	ربما	لا		نعم	هل تساهم السياسة الجبائية في تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية
			لا	نعم	تعديل السياسة الجبائية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية
			لا	نعم	هل تعمل السياسة الجبائية على ترشيد استخدام الاموال وتحقيق اقصى انتاجية منها
			لا	نعم	من اثار السياسة الجبائية قلة الاستثمارات نتيجة عزوف المستهلكين عن السلعة او الخدمة
			لا	نعم	يقل العبء الجبائي على المؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من مزايا التي يمنحها القانون الجبائي وقانون الاستثمار

الملاحق
